

العدد 48  
يونيو/يوليوز 1980  
الثنى 2.50 ف

# الإخيار الثوري



النظام  
المغربي  
والقضية  
العربية

اوضاع  
المعتقلين  
السياسيين

نداء  
الى الشعب المغربي

الديمقراطية  
المنعومة

في الخمينات، شكل المجلس الاستشاري وسج للشهدى المهدي بنبركة رئاسته.. وكان في خلفية النظام مبايعه "الامير الحسن وليا للمهد" .. وكانت الحكومة كذلك انتلافية...

وما كادت "البهجة" تتم حتى حل المجلس الاستشارى، ورفض الملك المشروع المقدم من طرف حزب الاستقلال الذى تضمن تنظيم الحريات العامة، وتقنين السلطة.

وفي سنة ١٩٦٢، وقع التفكير من جديد في الدستور، وفي الانتخابات بعد استقلال الجزائر مباشرة، من أجل تحسين وضع النظام من التأثيرات التي جذبت الرأى العام المغربي نحو تجربة استلم فيها الشعب مصيره، ووضع يده على سيادته الوطنية كاملة.

وعندما لم تجده الشكليات الديمقراطية في تحسين وضعه، انتقل لتفتح معركة الحدود لآثاره الشوفينية، كحصانة وطنية للنظام، ومعارضة الاعتقالات والاعدامات والتصفيات ضد مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، حيث زج بما يزيد عن سبعة الاف مناضل في مراكز الاعتقال والتعذيب.

والبحار ٢٢ مارس ١٩٦٥، كان تعبيراً حقيقياً على أن الشعب لن يستسلم للارهاب... وبالمناسبة، اعترف الملك علناً مرة اخرى بأن الحوار مع الحركة الوطنية شرّ لا غنى عنه.. وبذلك استطاع تمرير الاعدامات الجماعية للأطفال والنساء والشيوخ والشباب، بالحوار مع الحركة الوطنية.

وما هو النظام اليوم، يحاول مرة اخرى استعمال الديمقراطية أداة للبهجة، وتحصين لوضع تهبّ عليه رياح التغيير من الداخل والخارج معاً، في الوقت الذى اقتضت فيه الأساليب مسك حبال التوازنات، وكشفت فيه لعبة "فرق تسد"، وعنت بوادى اليقظة والنهوض التضالبيين، خاصة بعد أن نفخت الطبقة العاملة غبار الجمود والبيروقراطية، وتحملت مسؤولياتها التضالنية بشجاعة وبسالة، جنباً إلى

# نداء الى الشعب المغربي

ايها الماصلون، ايها الماصلات.

ايها الشعب الذى تحاول قوى البغي والظفان أن تحقق ارادته، وتستلب سيادته الوطنية والشعبية، وتجرده من مقوماته، محاولة طغنه بالفلك والانهلال والضياح، ثم الانهيار الاجتماعي.. لكن هيئات أن تنال من شعب تعود أن يهزم بعزمته القوية ويتضحاته التي لا تعرف الحدود، كل خطط العتارين، وقد خرج من كل ساكد الاستعمار مقترأ بانتصاراته عليه، حاملاً هويته التضالنية، ليصون بها هويته الحضارية..

ايها الشعب العزيز، ان حيننا العميق لوطننا، وغيرتنا على مصيره، وانسجامنا مع الاخلاص والصدق، يدعونا جميعاً لأن نتحن انفسنا وترتب عملنا التضالني على ضوء ما هو في صميم ارادة شعبنا من جهة، وما يدبر في الخفا لهذه الازادة، وما يطبخ لتفويتها سرّاً وعلناً، من جهة ثانية.

وفي هذا الاتجاه، لم يعد خافياً على احد ان النظام الرجعي قد وضع منذ زمان، مخططاً جهنمياً لمحاولة جزّ الحركة الوطنية والتقدمية في مسلسل "التفويت والتوريظ": تفويت السيادة الوطنية والشعبية معاً، والتوريظ في مخططاته مع الامبريالية، وذلك في ميادين مختلفة، نذكر منها على سبيل المثال: قضية الصحراء المغربية وما تعرضت له من تشكيك ومساومات، سنة ومليونية في ربطها مع جيل طارق كمواقع تهتم الاستراتيجية الدولية، وليس السيادة الوطنية، الثروة والاقتصاد الوطنيين، اللذين

يختران لخدمة مصالح الراسمال الاجنبي. وان تدخلته في زايير، وممارسته الخيانية تجاه قضايانا القومية، تستهدف هي الاخرى، وفي الاساس، توجيه كل امكانياتنا الوطنية، الاستراتيجية والبشرية والاقتصادية، وتسخيرها في اتجاه خدمة مصالح الاجنبي، وتشويه هوية شعبنا في نفس الوقت، بقطع الطريق على المستقبل في ارتباطه مع ماضيه وحاضره، وايضا لتفريبه عن محيطه واستلاب جوهر انتمائه. لكن هل يمكن أن يكون مصير من انتدب نفسه لمثل هذه المهام، افضل واشرف من شهاد ايسران ؟

ايها الاخوة، ايها الاحوات.

ان ممارسة النظام تجاه قضية الديمقراطية، لا تختلف في النهج ولا في الجوهر، عن ممارساته تجاه قضايانا الوطنية والقومية.. اضافة الى انه يرى فيها وسيلة لدعم حكمه المطلق وتكريس التركيبة لشرعيته، عن طريق اعطاء مظهر عصري لعملية البهجة المخزنية العتيقة، ووسيلة في نفس الوقت للاحتما من الاخطار الخارجية والداخلية، وواجهة صدامية يحاول عن طريقها نقل مازقه الى صف الحركة الوطنية، بتوظيف طاقاتها بالهوامش والشكليات، والاسامك بخيوط التوازنات لاهدار طاقاتها التضالنية في مواجهتها مع بعضها البعض، بل واحكام الصراع وادارته بين مختلف الاحزاب والمنظمات السياسية والاجتماعية، ليصب بالحوار في اتجاهه...

ولتعد عودة سريعة الى تجربتنا السابقة لتتاكد من جل هذه الحقائق:

جنب مع انتفاضات الفلاحين الفقراء  
وكل الشغيلة ببلدنا.

إسها الأهود والأحواب

ان ما سمي بـ "الاستفتاءات"  
المعروضة على الشعب المغربي يومي  
٢٢ و ٢٠ في الشهر الجاري. ما هي  
اذن الا فضلا من فصول المواقفات  
المفضوحة التي يحكيها النظام ضد  
سيادة الشعب. وضدا على مصالحه  
الوطنية العليا. انها لا تتوجه في أي  
حال من الأحوال. لا من قريب  
ولا من بعيد. لحصل أي معضلة من  
المعضلات. وإى مشكل من المشاكل  
التي يعاني منها بلدنا. وإى طموح من  
طموحات شعبنا في العيش الكريم  
والحياة الديمقراطية العادلة. انها  
تستهدف فقط تكريس هيمنة الحكم  
المطلق. وتفتين شرعيته. وخدمة  
مصالح المرتبطة بمصالح الاجنبي.  
فهي لا تعني مصالح شعبنا في نهاية  
التحليل. ولا موقف منها سوى  
المقاطعة والأداة.

ان بوادر النهضة النضالية  
الشعبية التي اصحبت تعم كل مرافق  
الحياة الاجتماعية والسياسية ببلادنا.  
تقتضي منا. أكثر من أي وقت مضى.  
التبصر والمسؤولية في عملنا النضالي  
اليومي. سيرا في طريق بنا الوحدة  
الشعبية الحقيقية. وان نتجنب في  
هذه المرحلة بالذات كل ما من شأنه  
ان يودي الخدمة الموضوعية للنظام.  
الخصم الرئيسي لكل الجماهير وكل  
المنظمات وكل التيارات السياسية  
والاجتماعية. والشعبية. وان نعمل على  
تكتيل كل الجهود للوقوف بصلافة في  
وجه مخططاته. وادانتها. وتعريتها.  
ان هذا التهج الذي يضع الخط  
الفاصل مع النظام الرجعي وطبقته.  
لهو الكفيل بالدفع بتحسين مواقع  
الحركة الوطنية والتقدمية. وتعتين  
وسائل وأماكنيات التواصل النضالي.  
وحماية الوحدة الشعبية من الركود  
والجمود والشروخ والتمزق. . أما طبيعة  
هذا النضال الوطني التقدمي  
المستमित. فهي كفيلة وحدها بتجاوز  
من لم يعد قادرا على السير في ظليعة  
هذا النضال.

محمد البصري

٢٠ مايو ١٩٨٠

## نقطة

تطرق خطاب رئيس الدولة  
لبيل استفتاء ٢٢ ماي. بشكل  
ستيفيز وبأسلوب النقص  
و"الخرافات" لمعضلة شدت  
اهتمامه دون باقي المعضلات:  
الا وهي نشأة وتربية ولي  
عهده...

وبهذا الأسلوب الخرافي  
تطرق للمشاكل النفسية التي قد  
يتعرض لها الشاب وريث الملك.  
ادا هو حرم من ممارسة  
المسؤولية منذ الطفولة. أي منذ  
السادسة عشرة من عمره. وعلاوة  
على الإزمات النفسية والعقد التي  
قد تشترب عنده تجاه  
"المؤسسات" والتي قد تنتج  
عنها حقد باطني ضد هذه  
المؤسسات التي تحرمه من السلطة  
وضد الشعب باكمله. فهناك  
اخطار اهل وأعظم. قد تنتج  
عن الفراغ اليومي الذي سيعاني  
منه العامل المرتقب. في انتظار  
ان يبلغ ثمانى عشرة سنة. ذلك  
ان مجموعة من الشياطين المغاربة

والعجم. يعرضون عليه الوانا  
واكالا من اللعب والعلاهي منها  
"أخر سيارة. وأخر بخت. وكرفال  
ريبو. والفتيات المانكان أو  
السيدات من كل مكان... كما  
ورد حرفيا في نص الخطاب.  
وكذلك "العطلة الأسبوعية في  
القرم"... بالنسبة لولي العهد  
المقبل... وكل هذه اللعب  
والعلاهي ستجعله يتحرف. وتعد  
أخلاقه وينسى أسور الرعايا  
وشؤون الدولة...

فهذا أعطيتاه لعبة مفضلة.  
يتلهمس بها منذ السادسة عشرة  
من عمره. وهذا بايعنا هذا الطفل  
من الآن. ووضعتنا بين أيديه  
شؤون الشعب والمصالح العليا  
للبلاد. ليتلهمس بها في انتظار  
أن يتربع على عرش اجداده  
واسلافه.

هذا هو الحل "المنطقي"  
والبسيط الذي عرضه علينا رئيس  
الدولة. وحتد كل إمكانيات دولته  
لإنجاح البهيمية عن طريق استفتاء  
بالت خلفيات مفضوحة. وبتأججه  
لا تعبر عن شيء سوى عن تزوير  
الإرادة الشعبية حسب "القواعد"  
والطرق المخزنية الممهودة.

## جبل طارق.. والتبويرات السهلة

مدينتها المغربيةيتين من اطارها  
الطبيعي. الا وهو الحق المشروع  
والثابت للشعب المغربي في  
استرجاع كل اراضيه وطرد المستعمر  
منها. واستكمال سيادته الوطنية  
على كامل ترابه. وتحقيق  
وحدة جماهيره من الشمال الى  
الجنوب.

فعلنى العكس من ذلك فان  
أطار المعالجة الذي اختاره النظام  
هو اطار المساومة من جديد  
والتفكيك والتعاقرة بمصالحنا  
العليا.

أكد الملك من جديد موقفه  
الرسمي حول مسألة المدينتين  
المفتصتين: سبتة ومليلية. ذلك  
الموقف الذي يطبق السيادة  
المغربية على المدينتين باسترجاع  
اسبانيا لجبل طارق!

فبنفس الطريقة التي عمل  
بها النظام على التشكيك في  
مغربية الصحراء. عندما طرحها  
على المحكمة الدولية. وكأنها  
قضية قابلة للظلم أو في حاجة  
للإبانتات الأوساط الاجنبية. فانه  
برسد اليوم ان يخرج قضية

## اتفاقات كامب ديفيد مضاف إليها المسة العربية

على عكس ما كان يحفظه النظام المغربي وهو يعمل على تحصر مؤتمر الصحافيين "القومي" ورغم الجهود التي بذلتها وزارة الاعلام العربية "لانتقاء" نوعية الصحافيين الذين يجب استدعائهم لاعطاء صدى واسع لتصريحات الملك على الصعيد العربي، فلقد اجعت ردود الفعل الواسعة التي اثارتها ندوة الصحافيين على انها كانت اعلانا من تدشين مرحلة جديدة تكمل سابقها - "كامب ديفيد" - باتجاه الاسلام والتفريط من القضية العربية. وفيما يلي موجز ما قدمته بعض الصحف العربية:

فجعة "الكفاح العربي"، مثلاً، في عددها ١٠٠ - ٧٨٢ بقلم عبدالرحمن يوسف ترفع الستار عن خلفيات التصريحات الملكية والردود التي اثارتها، حيث تقول الصحيفة: "ماذا يريد أن يقول العامل المغربي في المؤتمر المغايب" الذي شبيحت عملية التحضير له بتلك التي سبقت المؤتمر الصحافي الذي عقد سنة ١٩٧٥ بخصوص قضية الصحراء... وهي قبيل انتقال الصحافيين الى القصر الملكي بالصحيرات، لم يتمكنوا من تحديد الخطوط العريضة للمؤتمر الصحافي الملكي، الذي اعتبروه المرحلة الثانية من "كامب ديفيد" وأنه ينطوي على أخطر موقف بعد زيارة السادات للقدس. قراة بسيطة لتفاصيل المؤتمر الصحافي تؤكد لنا ذلك:

(بعد أن استهل الكلام بالتحريف بنفسه وبيزيرته الى فرنسا والفايكان ومذبح سواك السرتين الفرنسي من القضية الفلسطينية) تطرق لمشكلة الشرق الاوسط التي وصلها على النحو التالي: "قضية الشرق الاوسط بما فيه مشاكل الجامعة العربية كعرب وما فيه مشاكل المنظمة الاسلامية كمنظمة دينية، وهكذا اجتمعت في زيارة واحدة مشكلة القدس وقضية فلسطين".

هذه الاستهلاكية اكدت أن وراء الاكمة أكثر من مفاجأة، بعدما فصل الحسن الثاني قضية فلسطين عن قضية القدس، وهذا يحصل لأول مرة من قبل رئيس دولة عربية، إذ ابتكر قضيتين من القضية الواحدة التي هي القضية المركزية لمشكلة الشرق الاوسط.

ولقد كانت صراحة الملك كافية لاماطة اللثام عن المبادرة الأوروبية عندما قال "ان القضية الفلسطينية دخلت طورا جديدا حين تفهمت أوروبا شيتين: أولا ان هناك مشكلة شعب فلسطين له حق تقرير مصوره. وثانيا ان المنظمة الفلسطينية أصبحت من المخاطبين ولا أقول المخاطب الوحيد (هذا موقف العرب) ولكن أوروبا وهذا مهم جدا (الكلام للملك) جعلت من المنظمة الفلسطينية واحدا من المخاطبين".

كما كشفت الصراحة القناع الذي كان يتستر خلفه المغرب حول تحريضه الرئيس المصري على الذهاب الى القدس ومصالحة اسرائيل. تفسير كلام الملك هنا لا يحتاج الى ضرب مندل: انه وزع مشكلة الشرق الاوسط الى عدة مشاكل جعل مشكلة الشعب الفلسطيني واحدا منها والاخطر هنا انه بدأ يطالب بالفا، قرارات منظمة التحرير الرباط التي اعتبرت منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. أي انه يريد المنظمة أن تكون لها قضية مع اسرائيل وبإمكانها حلها معها من دون أن تعلق تسوية مشل قضيتها بالقضايا العربية الأخرى مثل الجولان والعلاقات الأردنية - الإسرائيلية. وموضوع جنوب لبنان. ردود الفعل الأولى التي صدرت عن الصحافيين داخل المؤتمر وجدت أن الملك الحسن الثاني يريد أن يطرح حلا يخرج الرئيس المصري من مازق مفاوضات الحكم الذاتي التي وصلت الى الطريق المسدود. ولكنه لم يكن يخيل مع الصحافيين حين قال: أما فيما يخص مشكلة "كامب

ديفيد" ومشكلة الفلسطينيين، فأعتقد شخصيا أن الرئيس السادات بإمكانه أن يفت الإن. ذلك أنه أدرك تقريبا جل ما كان يمكن أن ينتظره كعصري، من سلته لإسرائيل... استرجع سينا، واسترجع أسرار النفط وفتح القنصاة. أنا لو كنت في محله لوقفت واكتفيت بالأهداف التي وصلت إليها. بقيت مشكلة الفلسطينيين. أنا حينما التقيت خالد الحسن في باريس وأبو الإديب هنا في الرباط لا أخفي عليكم أنني تصحتهم وقتلت لهم: "أنا أردتم اعانة المغرب وبعض الدول العربية فانا مستعد لاطرق باب بعض الدول العربية وأن تحرر الفلسطينيين من التزامهم بالحل الشامل. وأن هناك دولا عربية عاقلة لها وزن من شأنها أن تكون وسيطة بين الفلسطينيين والجامعة العربية حتى يمكن للفلسطين أن تحرر من ميثاق الرباط إلا وهو عدم الحصول الانفرادية".

هذا بداية "عصر الردة" يدشنه الحسن الثاني وتسير في ركابه "الدول العاقلة" من أجل فك ارتباط القضية الفلسطينية عن قضية الشرق الاوسط. ولكن مع الاسف لم يهادر احد الى مراجعة هذا الموقف "الانقلابي" على الساحة العربية الذي من شأنه أن يرخي ظلاله على القعة العربية السنوية المقبلة في عمان ويشق الوطن العربي مجددا الى محورين: رافض وقابل.

وكان الملك أكثر فصاحة حين تحدث عن موضوع القدس، وحاول أن يضع النقاط العربية فوق الحروف العربية من أجل تدليل العقبات من أمام مفاوضات الحكم الذاتي التي ترهق الرئيس المصري. وباعتبار انه رئيس لجنة القدس فقد قال: "ان موقف العرب من قضية القدس ليس هو موقف المسلمين (...). وهذا صحيح. ثانيا: علينا أن نضع النقاط على الحروف. ذهبنا الى قداسة البابا ترولا عند زبعت اعضاء لجنة القدس الذي أبدى رغبته واستعداده في وضع يده في يد المسلمين (لا أقول العرب) بل في يد المسلمين لإيجاد حل لمدينة القدس". ففي اعتقاد

# تحرير الفلسطينيين من سيطرة الرباط

الملك ان العرب ليسوا من المسلمين وانهم يهيمهم السيادة على الارض بينما المسلمون في نظره يهيمهم الوصول الى الاماكن المقدسة فقط. وكان مدينة القدس أصبحت تعني مسلمي الفلبين وتايلندا والباكستان ونيجيريا اكثر مما تعني المسلمين العرب. اذ ان مشكلة السيادة لم يخلقها الملك حسب قولهم على اليا لانها لا تصه. لانه غير مكلف بذلك لان التكلفة الذي اعطي اليه من لجنة القدس كان تكليفا استراتيجيا (الكلام للملك).

من جهة اخرى فقد ذكرت معلومات وازدة من عاصمة خليجية تعليقا على المؤتمر الصحافي الذي عقده الحسن الثاني بالقول: انه لم يطرح شيئا جديدا. فما قاله علانية

في 28 نيسان (ابريل) 1980 كان يجري من اجله اتصالات سرية مكثفة مع العواصم العربية في مثل هذه الفترة من العام الماضي. عندما اقترح عقد قمة جديدة "تكمّل" قمة

بنغازي بخطة للتشرك السياسي يبدأ مباشرة بعد المؤتمر المقترح من خلال سماعي عربية - اوروبية للوصول الى صيغة لتكميل معاهدة "كامب ديفيد" يجرى طرحها في المحافل الدولية. وان هذه الاتصالات السرية كان يقوم بها السفراء الطارئة في دول الخليج العربي خاصة في مجال التحضير لزيارة الرئيس الفرنسي وتأكيدهم لحكام هذه الدول ان "مفاجأة" ديستان بشأن الاعتراف

بمنظمة التحرير قد تم التفاوض عليها بين الاخير والملك الحسن الثاني الذي زار باريس لمدة اكثر من اسبوع قبل جولة ديستان واجتمع اليه ثلاث مرات لوضع اللصقات الاخيرة على صيغة الفرنسية - اوروبية. قبل طرحها. فيما اعتقدت كافة الاوساط ان زيارة ملك المغرب لفرنسا كانت تتعلق بطلب اسلحة فرنسية.

خلاصة القول: عربيا لقد تنكر الملك لقرارات القمة وبدأ يطالب بتعمير التسوية الأوروبية.

اسلاميا: يريد ان تكون القدس مدينة بدون سيادة اسلامية على الاقل. لانه في نظره يهيم المسلمين فقط الوصول اليها.

وبهذا المنطق لم يبق للملك الا ان يتحدث امريكا عن كامب ديفيد رقم 2.

اما جريدة "السيبر" ليووم 20 ابريل 1980 فقد تطرقت في مقال بقلم بلال الحسن الى مضمون التصريحات الملكية كاشفة بذلك المحور الذي يتاور النظام المغربي من خلاله على القضية الفلسطينية: "ليس صدفة على الاطلاق ان يكون اليوم موعد مع الجولة الجديدة لمفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني. وان يعلن الملك الحسن في المغرب قبل بدء المفاوضات ساعات، دعوته "لتحرير الفلسطينيين من سيطرة الرباط".

ان الملك الحسن لا يقدم هنا نصيحة للفلسطينيين فحسب، بل هو يصوغ المخطط الامريكسي الجديد لتكميل اتفاقات "كامب ديفيد". مضيفا عليه لسة عربية.

... ذلك ان قرارات الرباط التي يدعو الملك الحسن للتشرك منها لا تنص فقط على تمسك العرب بالحصل الشامل لازمة التصاع العربي - الاسرائيلي. بل هي تنص ايضا على اعتراف العرب بمنظمة التحرير على انها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والذي لا يقبل دعوة الملك الحسن للتشرك من الحل الشامل. سيكون مجبرا على

## "لا يربطنا بالشرق سوى القرآن والقبلة.."

### فنحن جذورنا في افريقيا واوراقنا في أوروبا..."

وتصونها. كما تجلى ذلك في التدخل السي' الصيت في زايبير، والدور التسيط الذي يلعبه النظام المغربي في السياسة الاستعمارية الجديدة في افريقيا...

اما "نحن" التي تعني الشعب المغربي، وان كان ينتمي جغرافيا للقارة الافريقية وترتبطه بشعوبها روابط الصداقة والوئام، فلا احد استطاع الصاس بيهوته العربية المتعاصرة حضاريا ونضاليا، بما في ذلك الاستعماريين والامبرياليين بسكل وسانلهم وامكانياتهم... فبالاخرى مدجّل من بين المدجّلين... ■

هذا ما صرح به "السي احمد بنسودة" لجريدة الراي العام الكويتية.

و"نحن" ترجع بالتأكيد على الطبقة الحاكمة التي ينطق هذا السيد باسمها. فهي قد وضعت فعلا كل اوراقها بأوروبا - بما فيها الاوراق البنكية - وربطت مصيرها بمصير الراسمال الاجنبي، الاوروبي والغير اوروبي. والجذور الافريقية التي يتحدث عنها لا تتميز هي ايضا عن "الجذور" الاستعمارية الأوروبية بافريقيا، تلك الجذور التي ما فتدت الرجعية الحاكمة ببلادنا تركزها

# هذا المد النضالي

لشأننا، ودخضا لادعاءات البيروقراطيين، لقد كان الرخم النضالي والامل الكبير الذي ولدته ميلاذ الكونغرفالية اوسع من الجدران التي اقامها التعفن البيروقراطي وحس التردد الاصلاحى، فطرح عريضا قويا يعانق اوسع الجماهير ويقودها بخطى حثيثة ودوية نحو فرض ارادة الجماهير وتحسين ظروف معاشها، سلاحها الوحيد في ذلك الوحدة النضالية الفعالية التي تتجاوز الوقوف عند حمل الشعارات، لتفرض نفسها على ارض الواقع.

ثالثا لقد كانت الجماهير العمالية المغربية وهي تحتفل بعيد فانح ماي تدرك اكثر من غيرها ان هذه الجهود التي تبذل وهذه الامكانات التي تخلق من اجل تقوية الصف العمالي ولحم عيكلته التنظيمية وتحسينها تشكل حقا حلقة وصل فعالية للنضال العمالي الذي شهد عند اواخر الخمسينات انحراف القيادة البيروقراطية التي حاولت الرج بالحرقة النقابية المغربية في مازق الجمود والانتظار بعد ان فرضت "سياسة الخبز" المشوومة. هذه الحقائق الثلاث : الصمود

في وجه الاعداء الطبقيين، وتوطيد قواعد الوحدة النضالية على ساحه الواقع، وتجسيد استمرارية المد النضالي، هي التي جعلت من فانح ماي هذه السنة، عيدا تاريخيا، عيد ترسيخ الامل في نفوس الكادحين والعهد على الاستمرار على درب التحرر والديموقراطية. ■

اوائل القرن ضد القوات الاستعمارية والطبقة الاقطاعية - الراسمالية على حد سواء.

لقد انطلقت الجماهير الشعبية الكادحة في عيدها العمالي لتؤكد الحقائق التالية :

اولا وعلى عكس ما كان يتوخاه المستقلون والمتواطئين معهم، لقد عبرت السيارات العمالية الضخمة التي عرفتها جل المدن المغربية انها اكبر واقوى من ان تتعال منها المواتر والداانس القمعية والتصفوية وحتى قرارات الطرد الجماعي التي استهدفت خلق ثم تدجين الانطلاقة النضالية للكونغرفالية الديموقراطية للشغل. ونجدت تأكيد هذا في الشعارات التي رددتها الاصوات الكادحة بكل جرأة وشجاعة :

- صامدون صامدون في سردت مناظرون
- انا اشتغل انت تشتغل فمن يشتغل
- رخم القمح رخم الطرد
- لمن نركع لمن نخضع
- سوا اليوم سوا غدا الانتصار ولا يد
- طردوهم طردوهم بالنضال ترجعوهم

ماذا يمكن ان يقال عن عيد الطبقة العاملة هذه السنة اكثر من الفخر والاعتزاز بهذا المد النضالي وهذا العناد والصمود في مواجهة الاعداء الطبقيين لكل جماهير الخفيلة ببلادنا.

ماذا يمكن ان يقال اكثر مما قدمته الجماهير المنضوية تحت لواء الكونغرفالية الديموقراطية للشغل، من تحديات جسام، وما فجرت من طاقات وما ولدت من آمال نحو التحرر والاعتناق، بعد كل ما حيك ضد مناظليها من مؤامرات ومساووات امتدت من القمع الجسدى والارهاب والتكثيف الى القمع الاجتماعى الذى تجلى في طرد وتسريح العتات من النقابيين وتعريض عائلاتهم وابنائهم الى الجوع والحرمان والتفرد.

ثم ماذا يعنى الحديث عن "الرصيد التاريخى" امام هذا المد العارم من الجماهير الشعبية الذى اكتسح الشوارع على الصعيد الوطنى معبرا وبالمطموس عن الامتداد الكفاحى للطبقة العاملة المغربية عبر تجربتها النضالية الشاقة التي خاضتها منذ

العالم لنضال الشعب اللبناني في هذا الظروف بالذات، يكسني اهمية تصوى ويندرج ضمن اسبقيات النضال العربى المناهض للامبريالية والصهيونية.

ان آلاف الشهداء الذين قدمهم الشعب اللبناني الصامد دافعا على عروبة لبنان ووحدة اراضيه وشعبه، ودافعا عن حقوق الشعب الفلسطينى المشروعة، ووقوله في وجه القوى الطائفية والفاسقية وسحريكها، والتضحيات الجسام التي قدمها من اجل ذلك، بشريا وماديا، يجعله اليوم في حاجة ماسة الى الدعم والتأييد، سياسيا وعمليا، وذلك واجب كل القوى الديموقراطية العربية والعالمية. ■

تحت شعار: "من اجل لبنان عربى ديموقراطى موحد"، ينعقد في باريس من ١٦ الى ١٨ يونيو المؤتمر العالمى للتضامن مع الشعب اللبناني، وذلك بدعوة من الامانة الدولية للتضامن مع الشعب العربى وقضيته المركزية : فلسطين. وسيقدار المؤتمر النقاط الاساسية التالية :

- ١ - ابعاد القضية اللبنانية
  - ٢ - اسس الحل السياسى للقضية اللبنانية
  - ٣ - وسائل دعم القوى الديموقراطية في العالم لتضالات الشعب اللبناني
- ولا يخفى على احد ان دعم كل القوى الديموقراطية والتقدمية في

## المؤتمر العالمى للتضامن مع الشعب اللبناني



# دستور يتناهي وطاح الشعب

وهو يفهم الديمقراطية والمؤسسات بعقلية الإفطاح المتحجرة التي لا تتجاوز مفهوم البيعة وتقبل النيد، وبالتالي هو الوحيد المالك لكامل الحقوق وواضع كافة الواجبات وما على "الزعيم" إلا أن تقر وتخضع.

وهكذا، وبواسطة "السلسل الديمقراطي"، وجدت بعض القيادات السياسية نفسها في موقف حرج أمام التعديل المطروح على الفصل الواحد والعشرين من الدستور. وأمام هذا الموقف الحرج غيرت موقفها السابق المتخذ سنة ١٩٧٢ من الدستور نفسه، بحيث وجدت نفسها مضطرة للقبول به ضمناً.

وهدد النظام من هذا الاستفتاء هو تثبيت هذا التراجع، إذ بالنسبة إليه فكانه طرح الدستور من جديد للمصادقة، أو بمفهوم عقليته، فهو يريد البيعة الجماعية وبدون استثناء. وفي هذا الإطار يدخل تصويت الجيش وقوات الدرك والأمن والقوات المساعدة، والجنابية المغربية في الخارج، ولهذا السبب قرر الملك أن يجعل من يوم ٢٣ ماي عيداً وطنياً يحتفل به سنوياً، بعد "الانتصار" الساحق الذي حصل عليه الاستفتاء الذي كاد يصل إلى نسبة ١٠٠٪. لولا أن صانعي الاستفتاءات ومزوري الأصوات ارتأوا خجلاً أن يتركوا هامشاً ضيقاً للرئيس، باعتبار أن الاستفتاء بوكد القاعدة.

وقد سبق لجريدة "الاختيار الثوري" افتاء الحملة الانتخابية أن تعرضت إلى أضرار بعض الجوانب التي يتضمنها الدستور الحالي والهفوات الدستورية التي ارتأى دعاة الديمقراطية المزيفة أن يؤكدها من خلال فصلها إعدام وجود أية مؤسسة أو فصل للسلط خارج مؤسسة وسلط الملك التي يرفضها على الشعب المغربي كما قال في خطابه الأخير "الذي أن يوثق الله الأرض من عندها". فإذا كانت القوى الوطنية والتقدمية قد اجتمعت سنة ١٩٧٢ على عدم المشاركة أو مقاطعة الاستفتاء حول الدستور، فلأن هذا الأخير فعلاً يتناهى مع مطامح الشعب المغربي، ولا يمت بأية صلة إلى ما يمس إليه من بناء مجتمع ديمقراطي حقيقي، وهذه بعض الملاحظات الأساسية التي تؤكد هذا الواقع.

## إين عروبة المغرب؟

تتضمن كافة الدساتير في ما يسمى بالدباجة أو التصدير، بعض المعالم الأساسية التي تؤكد هوية الشعب وانتمائه الحضارية، كما تبرز بوضوح صفواته، والدور الذي يسعى إلى بلوغه ضمن أهم العالم.

والتصدير الذي ورد في الدستور الحالي، يحاول بطريقة مبهمّة نفي عروبة الشعب المغربي الأصلية، وذلك باللعب على الكلمات واحكاماً عويثنا الحقيقية، إذ يقول: "الملك المعرسة دولة ذات سيادة كاملة، لعنها البرسة من اللغة الفرنسية، وهي جزء من العرب الكبير". نعلم أن الشعب المغربي يفتخر بإسلاميته، وانتمائه للحضارة

بعد أن قامت أجهزة النظام وخبراء الاستعمار بوضع الدستور الحالي سنة ١٩٧٢، أي بفلس الطريقة والأسلوب الذي طبع بها دستوري سنة ١٩٦٢ وسنة ١٩٧١. قام النظام بعرضه على "الاستفتاء الشعبي". وقد اتخذت القوى الوطنية والتقدمية موقفاً من هذا الدستور حيث أصدرت الكتلة الوطنية في شهر مارس ١٩٧٢ بياناً دعت فيه إلى عدم المشاركة، كما أصدر حزب التحرر والاشتراكية بياناً يدعو فيه إلى مقاطعة الاستفتاء. وهكذا كان موقف القوى التقدمية واضحاً تجاه اللعبة الدستورية التي قام النظام بوضعها بالشكل المناسب لطبيعته الاستبدادية وحكمه الفردي.

وباستمرار كانت القوى التقدمية لا تقبل المشاركة، بل تدعو إلى مقاطعة هذا النوع من الاستفتاءات، التي تصاغ بواسطة الأجهزة العميلة والخيرة الاجنبية الاستعمارية المتحالفة مع النظام، لأنه لا يهدف إلا إلى تزييف الآرادة الشعبية. وكانت القوى التقدمية لاتقبل بشروط اللعبة الدستورية، في إطار المشروعية المفروضة، إلا بواسطة دستور يتم تحضيره بواسطة الممثلين الحقيقيين للشعب، عبر انتخابات نزيهة، في إطار المجلس التأسيسي، وهو وحده له الحق في سن دستور متلائم مع مطامح الشعب، يحدد من الحكم المطلق ويقوم بفصل السلطة المتجمعة في يد الملك.

وقد كان تركية بعض القيادات الوطنية "للسلسل الديمقراطي"، بمثابة الخطوة الأولى لإقرار المؤسسات المنصوص عليها في الدستور المفروض سابقاً، وجاءت التعديلات الأخيرة التي طرحت للاستفتاء، في خلال شهر ماي، لتظهر الوجه الحقيقي لهذا السلسل والأهداف الحقيقية التي يرمي إليها النظام من وراءه، في حين تجد القيادات السياسية، التي انجرت رافضة وراء هذا السراب، تجد نفسها اليوم غارقة في تركية وضعية أسوأ مما جاءت في الدستور المفروض.

وكان من الطبيعي الوصول إلى هذا المازق لأن واطع الدستور، والداعي إلى "السلسل الديمقراطي" هو المالك الوحيد بخيوط اللعبة، والمنفرد بموقع المبادرة.

## الحقوق المعدومة

لقد انصّب الباب الأول من الدستور على سرد مجموعة من الأحكام العامة والمبادئ الأساسية التي لم تجد لحد الآن طريقها إلى الواقع، حيث ظلت أحكاما مسجلة حبرا على ورق. فالفصل الأول ينص مثلا على أن "نظام الملكية بالمغرب بنظام ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية" والكل يعلم أن النظام الحالي لا يزال مطبوعا بطابع الحكم الاستبدادي المطلق المعروف في القرون الوسطى. وأن الديمقراطية بالنسبة إليه ما هي الا ظلال ظاهري، ولافتة مرفوعة امام الخارج، عديمة من أي محتوى حقيقي لما في هذه الكلمة من معنى. لان الديمقراطية كما عرفها الفقهاء هي "حكم الشعب بالشعب للشعب". بينما هي في مفهوم ملك المغرب ليست الا "برنامج تساكُن بين الحاكم والمحكوم" (خطاب ٢٠ غشت ١٩٧٦). وقد عودنا النظام في المغرب على أساليبه المعروفة في ترتيب الوراثة الشيعية وتلقونها لصالح العائلة المالكة والحفنة المحيطة بسما.

اما الفصل الثالث، فينص على أن "الاحزاب السياسية والمنظمات النقابية والمجالس الجماعية والغرف المهنية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم" ولكن واقع الامر هو أن النظام يبريد من الاحزاب الوطنية والمنظمات النقابية أن تكون بمثابة مدرسة "لتكوين أطر النظام". كما عبر عن ذلك الحسن الثاني في إحدى استجاباته مع اذاعة "أوروبا ١"، حيث قال: "الاحزاب الساسية لا عدو ان تكون مدرسه للاطر وليس مدرسه للجمهور". والنظام واضح في هذه النقطه. فالاجهزة القمعية تسعمل على الدوام للتحليله دون امتداد التنظيمات السياسية الى عمق الشعب المغربي، ولا يفتأ النظام يذكر بالخط الأحمر المرسوم للنشاط السياسي والنقابي، والذي بمجرد تجاوزه تتحرك الاجهزة القمعية للضرب بكل قوة كل من سؤلت له نفسه الخروج من الدائرة المسموح بالتأرجح داخلها. وهو في هذا لا يفرق الا مناضل صادق مؤمن بتحويل هذه المهزلة ضد مبتدعيها. والمحاكمات والاعتقالات والاضطرابات والادعوات والاعتقالات لخيرة المناضلين لشاهد على هذا. اما دور الفرف القمعية فالكلي يعلم انها ليست لها أي علاقة متبادلة مع المواطنين ودورها لا يتعدى ارسال برقيات التهاني والولاء الى الفرضي اية مناسبة وبدون مناسبة، والكل يعلم ايضا أن سيادتها تصرف في الاحتفالات والمنظمة اثناء عيد العرش والاعياد الملكية الأخرى.

## أي مساواة امار القانون؟

ينص الفصل الخامس على أن "حسب المساواة" أمام القانون. ونظرة سريعة داخل المجتمع المغربي تكفي لنبطان هذا الادعاء. فالحماية والرفوة واستغلال النفوذ ضاربة اظناها في مختلف المجالات وداخل المؤسسات

الإسلامية، ولكنه يعترف أيضا بعرويته. التي حاول الدستور الحالي أن يشكك فيها بعدم ذكره عروبة الدولة الى جانب اسلاميتها. مكثفها بتأكيد حقيقة اللسان المغربي بأن اللغة الرسمية هي اللغة العربية. ومن خلال الواقع المعاش يبدو أن النظام لم يجد مقرا لذلك أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية. في الوقت الذي لا يقوم فيه بأي جهد لتصبح هذه اللغة هي اللغة المتداولة فعلا، نكل الإدارة المغربية لا تتعامل الا باللغة الفرنسية. باستثناء القضاء الذي لا يزال يعاني من تقارير الفرفطة ورجال الدرك ووزارة العدل. اما باقي الواقع تتحرر اظليتها باللغة الفرنسية. اما باقي العرائق العمومية والعاملات الإدارية وكافة العاملات، فلا تتم الا بواسطة اللغة الاجنبية. كل هذا بعد اربعة وعشرين عاما من الاستقلال المرير.

وهكذا يحاول النظام من خلال النصوص الدستورية والمعارضة العملية ضرب عروبة المغرب، وفضله عن بقية الشعب العربي، وبالتالي ربط مصيره مع الاستعمار عوضا عن قوميته الحقيقية التي يعتز بها كل مغربي.

بل حاول واضعوا الدستور أن ينكروا على الشعب المغربي انتماءه الجغرافي من الناحية القومية عندما أكد بأن المملكة جزر من "العرب الكسرة"، وكان النجل اصابه من أن يقول جزر من المغرب العربي، الشيء الذي يؤكد سوء نيته، وبدل كل الجهد من أجل اخفاء هويتنا القومية.

رب فائل يقول انها مجرد سوء تعبير، او عدم اكتراف من طرف واضعي الدستور بالتركيز على حقيقة واقعية لا تحتاج الى الكثير من الابرار والوضوح أكثر من اللازم. ولكن عندما نقرأ الفقرة التالية نتضح مقاصد المشرع السيئة، وتعتمد في نفي عروبة المغرب، وعدم رغبته في التمسك بتحقيق الوحدة العربية. فالفقرة التالية تقول: "وصفها (أي المملكة) دولة افرغية. ساسا جعل من سن اعدامها ضمن الوحدة افرغية". فواضعوا الدستور "تسناؤم" عدم ذكر عروبة الشعب المغربي، ودوره القومي، لماداء لانهم يعلمون جيدا أن عنصار الوحدة متوفرة للشعب المغربي على الصعيد العربي باعتبار اللغة والتاريخ والمصير المشترك والحضارة المشتركة، وهي أسهل مثلا من الوحدة الافريقية التي ينتمي اليها الشعب المغربي فتخروا. وهنا ايضا تجلس سوء نية "المشروع المغربي" عندما اكتفى بذكر حقيقة جغرافية مؤكدا بأن المغرب "جزر من المغرب الكبير" دون أن يوضح هوية هذا المغرب ولا أن يفرح انه يسعمل في تحقيق وحدته. بينما في ذكر الوضع الافريقي أكد على أنه من ضمن اهداف المملكة التي تسعى الى تحقيق الوحدة الافريقية، فأى الوحدتين اقرب مثلا. مع العلم أن وحدة المغرب العربي خطوة أولى للوصول الى الثانية، والتي بلا شك ركز عليها واضعو الدستور لانها اصعب تحققا نظرا للتعقيدات الموضوعية والدينية المتواجدة على الساحة الافريقية، والتي لا تزول الا بزوال الانظمة المتسلطة على الشعوب الافريقية.

لهم، لا لشيء إلا لأن أموال الشعب تبذر في الحفلات ومظاهر البذخ، وتصدر إلى الحسابات البنكية في الخارج، عوضاً عن بناء المدارس الضرورية وتوفير الإطراف اللازمة لمواجهة الحاجيات التعليمية لابناء الشعب المغربي السدى يتم ابتزازه عن طريق مختلف أنواع الضرائب والإقتطاعات. وحتى الأطفال الذين ساعدتهم الحظ في الالتحاق بالمدسة الابتدائية أو الثانوية، فسرعان ما توضع العرقيل امامهم ويصبحون عرضة للشرود والضياح، ويفلق طريق المستقبل اسماهم.

والغرب حالياً يخر بمئات الآلاف من العاطلين وجيوش اشياء العاطلين المنتشرين في كل مكان، ورغم الامكانيات الطبيعية الهائلة التي من شأنها أن توفر لكافة القادرين على الشغل مجالاً للعمل. ولكن سوء توزيع الدخل الوطني، وانفراد الاقلية الضئيلة بحصة الأسد أدى إلى حدوث عدم التوازن المرعب والمتفاقم داخل المجتمع، ما دام كل هذا يخدم أغراض ومصالح الجماعة الحاكمة وحلفائها في الخارج، الذي لا يتروء النظام في أن يصدر اليهم السواعد الغربية بأبخس الأسمار، حيث يتم استغلال سواعد عمالنا المهاجرين. وبعد امتصاص قوتهم من طرف الرأسمال الاجنبي، واستغلال النظام للعملة الصعبة التي يجلبونها، يتم طردهم وارجاعهم ليهيئوا في نفس مصر الآف العاطلين عن الشغل داخل المغرب.

وينسى الفصل الرابع عشر على أن "حق الاضراب مضمون". لقد افاد هذا الفصل في السنة الماضية ضجة كبرى بحيث كان وحده كافياً ليثبت للعالم أجمع ما هو الفرق بين النصوص المكتوبة في الدستور والقوانين التي وضعها النظام لتبويض وجهه للخارج، وبيرفها كقناع محالوا أخفاً طهيتهم الاقطاعية ذات الحكم المطلق المتكلس بسنين القرون الوسطى، وهو بذلك يحاول أن يبدى لحلفائه في الخارج أن نظامه يعتمد على قوانين تساهر تطور العصر الحديث، وتواكب سير الحضارة الإنسانية، غير أن النظام المغربي كلما أصبحت مصالحه مهددة، وبدات الارض تهتز من تحت اقدامه لن يتروء في أن يضرب بعرض الحائط كل القوانين والتشريعات التي وضعها هو بنفسه، وهو لا يخجل في أن يتفخخ أمام حتى اسياده الذين يتعلق اليهم. وهذا بالضبط ما حدث عندما قادت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في شهر ابريل من السنة الماضية اضرابات ناجحة في قطاعي الصحة والتعليم. ولما بدأت المسيرة تأخذ انجاسها ماعكسا لما كان يتوقفه النظام، فقد هذا الأخير اعصابه كالعادة، فأصدرت الإدارة القمعية قراراً بطرد مئات المضربين دون اللجوء إلى أية سيطرة قانونية أو أي مرحلة من مراحل القضاء. انطلاقاً حتى من القوانين التي وضعت لهذا الغرض. وهكذا اثبت النظام مرة أخرى أنه لا يحتمل حتى شروط اللعبة "الديموقراطية" بالاقواعد التي ألفرد وضعها كي لا تفلت الأمور من يده. كما هو الشأن أيضاً بالقرار الذي أصدرته وزارة التعليم لحرمان الطلبة من منحهم إذا هم قاموا باضراب للدفاع عن مطالبهم.

والادارات العمومية، ولن يستطيع المواطن الحصول على أدنى حقوقه إلا إذا كان لديه متدخل في مستوى عالي، قادر على التأثير. فباسب القانون يتم الاعتداء على الحقوق الطبيعية للمواطنين. لقد تم طرد مئات العائلات الفلاحية من أراضيهم التي يعيشون عليها منذ عقود من السنين. وتم الاغتيال بهم إلى الضياح والشرود. لا لشيء إلا لأن ضيعة الملك أو الأمير الفلاني تقتضي أن تمتد نحو هذه الأراضي أو تعمرها الطريق إليها... أو بمقتضى صفقة مع معمر جديد أو قديم، يقع تشريد هؤلاء الفلاحين دون أي تعويض.

وقد جاء في الفصول التاسع والعاشر والحادي عشر مجموعة من المبادئ، كحرية التجول والاستقرار، وحرية الرأي والتعبير، وعدم الاعتقال إلا بالقانون، وعدم انتهاك حرمة المنزل وسرية المراسلات... الخ. إن كل المغاربة يعلمون كيف أن هذه المبادئ تنتهك يوماً من طرف الأجهزة القمعية التي سيطها النظام على الشعب المغربي. فحرية التجول والاستقرار افرغها النظام من أي محتوى، وطريقة وضع البطاقة الوطنية في حد ذاتها انتهاك لهذه الحرية. فهي لا تعدو أن تكون اضيارة بوليسية لكل مواطن الذي يحمل رقماً معيناً يعرّفه عوضاً عن اسمه، وهي تتضمن اربطائته العائلية وحياته الشخصية، وأراؤه السياسية وأفكاره الاجتماعية وخصائصه وتنتوع اشغاله. وما الوداديات التي تم انشاؤها في الخارج إلا أداة جديدة لتعقب المواطنين في الهجرة واحصاء انفسهم.

أما عن حرية الرأي والتعبير، فلا أحد يستطيع أن يجبر عن رأي مخالف لسياسة النظام وتوجهاته إلا وانهم بالقدف في شخص الملك المقدس دستورياً، أو انبسط به التهمة الممهودة: المس بالامن الداخلي وسحاولة قلب النظام، حتى المنظمات والصحف الحزبية لا يستطيع أن تتجاوز حداً معيناً من حرية التعبير إلا وتعرضت للحجز والتمنع. فرغم صدور قرار برفع الرقابة عن الصحف الوطنية فإن الجهاز البوليسي لا يتروء في جزائية صريحة لم تقم هيئة تحريرها بالرقابة الذاتية الضرورية لتتمكن من الصدور.

حالات الاعتقال وتعقب المواطنين لا تخضع لأي قانون أو مراقبة، فالأجهزة الخاصة تعرف كيف تنتهك حرمة البيوت واختطاف المواطنين واخضاعهم إلى التعذيب حتى الموت، كما كان الحال بالنسبة لعشرات المواطنين الكامبدي وكرينية وغيرهما. وقد تجاوزت سلطة هذه الأجهزة اطار الحدود القرابية، وسلطت زبانتها ضد المناضلين في الخارج التي ذهب ضحيتها مجموعة من المناضلين كالمهدي ببنركة والماتوزي، وأبراهيم لفر.

فإذا كان الفصل الثالث عشر من الدستور ينص على أن "الترقية والشغل حق للمواطنين على السواء" فالكل يعلم الضياح الذي أصاب مئات الآلاف من الاطفال المغاربة الذين هم في سن الدراسة، دون أن يجدوا مقعداً

# الحكم المطلق

ضد حياة الخصور والعيش في البذخ الذي التجأ اليه معاوية تقليدياً لمفاهيم الحكم لدى الإمبراطوريتين الرومانية والفارسية. وهكذا أصبح الإمبراطور يتفصّلون الإسلام كمجرد شعار لتسهيل بسط سيطرتهم وابتزاز مصالح الناس. ولم يتردّد مجموعة من العلماء الذين باعوا ضمائرهم بالذهب والفضة، مقابل تبرير هذه الوضعية الجديدة في الإسلام، وحثّ الناس على طاعة حكامهم. محاولين أن يجعلوا من الإسلام مجرد طقوس للعبادات، في الوقت الذي هو ممارسة سلكية لشؤون الحياة لضبط سلوك الفرد والجماعة.

## الرشد بين الملك والشعب

ان الاستفتاء الذي تم يوم ٢٢ ماي الماضي يتعلق بتعديل نص الفصل الواحد والعشرين من الدستور الذي ينظم ولاية العهد ومجلس الوصاية. فما هي التغييرات التي طرأت على هذا الفصل، وما هي الغاية منها، وما هي المبررات التي دفعت اليها؟

كانت الفقرة الأولى من هذا النص تعتبر أن "الملك عمر بالغ من الرشد قبل نهاية السنة الثامنة من عمره. وإلى أن يبلغ سن الرشد مارس مجلس الوصاية اختصاصات العرش وحقوقه الدستورية استثناءً ما يتعلق بها سراجعه الدستور. ويعمل مجلس الوصاية كهيئة استشارية نحلت الملك حتى يدرك تمام السنة الثالثة والعشرين من عمره". وقد جاء التعديل الجديد ليخفف من رشد الملك إلى السنة السادسة عشرة من عمره، ويجعل من مجلس الوصاية هيئة استشارية بجانب الملك حتى يدرك تمام السنة العشرين من عمره. وهي ترمي إلى تزكية السلطة الطامه لهيمنة العائلة الحاكمة، إخضاع الشعب المغربي بهيئته وتنظيماته التي قوانين لا تتماشى إطلاقاً مع مقومات حضارتنا ولا مطامح شعبنا، ولا مع التطور التاريخي الذي تشهده الحضارة الإنسانية. فكيف يعقل أن يسند مصر شعب يكامله إلى طفل في سن السادسة عشرة من عمره، ويتحكم في مصير ملايين من المواطنين، لا لشيء إلا لأنه عين ولياً للعهد منذ ولادته، ولم تعرف بعد سلامة عقله، وحسن سلوكه، ومدى تطوره. إن العصر الذي نعيش فيه عصر تقدم وعلم، وحرية واختيار، لا ممان من مسابرة هذا التطور في إطار تقاليد شعبنا الذي جبل في حياته الاجتماعية على الحياة الجماعية، وديموقراطية التعايش، واختيار قادته من خلال الممارسة العظيمة. انطلاقاً من الوفاء لارزش وخدمة مصالح الإنسان. فلا الأديان السماوية، ولا التشريعات الوضعية سمحت أن توضع على عاتق صبي - مهما كان - مصير شعب. كان هذا الشعب ليس بين أيدينا من هو أكنى وأقدر على صيانة مصالحه والدفاع عن حوزته.

قادنا لنطلقنا من المثال الذي حاول الحسن في خطابه يوم ٢١ ماي أن يبرره به هذا التعديل عندما ضرب مثلاً بالملك عبدالعزيز الذي نصب على العرش وهو في

ينص الفصل التاسع عشر على "أن الملك أصغر المومنين والمصلح الأمس للإمام والنظام في المغرب يعتبر نفسه أنه يستمد سلطته من قوة الأية، وهو بهذا يضع نفسه أسيراً للمومنين. وخليفة الله في أرضه. وهو يحاول استغلال الدين لخدمة مصالحه الطبقية، لأن السلطة في الإسلام تستمد مكانتها من خلال التعامل مع الجماهير والدفاع عن مصالحها، والحرس على أن تسود داخل المجتمع الإسلامي العدالة والمساواة بين كافة الأفراد، لا فرق بين غنيهم وفقيرهم، ولا بين قويهم وضعيفهم، والإمام في الإسلام بمعنى الحاكم العادل الغير منزه عن الخطأ والقابل لنقد أبسط الناس داخل المجتمع. كما عبر عن ذلك عمر ابن الخطاب وهو يرد على أحد المسلمين الذي صاح في وجهه "والله لو وجدنا فيكم أعوجاجاً لسقمتاه بحد سيوفنا هذه". فأجابهم بكل عدو: "أبصاط الحمد لله الذي أوجد في أمة الإسلام من يقوم أعوجاج عمر". فإين كل هذا من مضمون الفصل الثالث والعشرون من الدستور الذي ينص على أن "حسب الملك مقدس لا يسهك حرمته" إذ لا يمكن لأي شخص مهما كان أن يتفوه ولو بأدنى كلمة في حق رئيس الدولة، لأنه منزه عن الخطأ ولاته من سلطة رسول الله، في الوقت الذي نجد أن سلوك العائلة الملكية باجمعها لا يمت للإسلام بأية صلة، ما عدا في الخطاب. فواقع المجتمع المغربي يصرخ بالحقائق التي تؤكد ابتعاد النظام عن تعاليم الدين الإسلامي في العدالة والانصاف وتكران الذات، والابتعاد عن حياة الترف والبذخ، والتفوق من مظاهر العظمة واحترام الناس.

حتى عندما نصب رئيس الدولة المجالس العظيمة في مختلف الأقاليم. أكد في خطابه أن مهامهم لا تنحصر في إصلاح المجتمع وتغيير المنكر، بل تقتصر على خدمة العرش وحث "العباد" على طاعة "أولي الأمر".

وينص الفصل العشرون على "أن درس المبرم ويعود الدستورية سبيل الترواح إلى الولد الذكر الأكبر سناً من ذرية حلاله الملك الحسن الناسم إلى أنه الأكبر سناً وهكذا ما عدا ذلك...". والكل يعلم أن الإسلام يرى من النظام الوراثي، وأن الشورى هي أساس الحكم في الإسلام، إذ لم يتجزأ أي من الخلفاء بعد موته أن يترك لذريته التحكم في شؤون المسلمين، وإن ابتداء النظام الوراثي في عهد معاوية بعد القضاء على حاملي المفاهيم الحقيقية للحكم في الإسلام، وتشريد الصحابة الذين ثاروا

محمى إرادته". وقد أصبحت هذه الفقرة بعد التعديل كما يلي: "يرأس مجلس الوصاية الرئيس الأول للمجلس الأعلى ويترك بالإضافة إلى رئسائه من رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس العلمي الأقليمي لمدينة الرباط وعشر شخصيات بمسهم الملك محض اختياره".

سعدنا كثيرا أن هذا التعديل يعتبر خطوة أساسية نحو تركيز الديمقراطية لأن رئاسة مجلس الوصاية خرجت من ضمن العائلة الملكية وأصبحت في يد أحد أبناء الشعب، وأن هذا لا يوجد في أي بريطانيا ولا في السويد ولا في هولندا. وقد تناسى ادعي هذه الأكاذيب أن الملكيات في هذه البلدان ليست إلا مجرد رمز لا تمتلك من السلطتين. فقد وقع تجريدنا من جميع المسؤوليات.

أما الهدد من التغيير فقد أشار إليه رئيس الدولة في خطابه المذكور، حيث أشار إلى العمليات الجراحية التي أجريت على أخيه عبدالله. ومن جهة أخرى فإنها ترجع أيضا إلى تثبيت مؤسسات الملكية وحمايتها من الصراعات الدائرة داخل العائلة الملكية.

والحقيقة فإن دار لقمان ظلت على حالها، فالرئيس الأول للمجلس الأعلى يعين بواسطة ظهير ملكي، أي أن الملك هو الذي يعين رئيس مجلس الوصاية، وأبراهيم قدارة الذي يشغل حاليا هذا المنصب قد تدرج في مدارج الضباط وشغل منصب وكيل الملك عدة سنوات، وبالتالي فهو ليس غريبا عن الجهاز، والعضو الثاني في مجلس الوصاية هو رئيس مجلس النواب، وهو نفسه لا يخرج في الحقيقة من تعيينات الملك. لأن الكل يعلم مصير الانتخابات النيابية، وكيف أمكن لحزب الملك أن يحصل على الأغلبية الساحقة بفضل التزوير والتدليس، وبالتالي فإن رئيس مجلس النواب معين مسبقا من طرف الملك، والكل يعلم قبل أن تتم الانتخابات النيابية السابقة، أن الداي ولد سيدي باها هو رئيس مجلس النواب. أما العضو الثالث في مجلس الوصاية أي رئيس المجلس العلمي الأقليمي لمدينة الرباط، فقد تم تعيينه هو أيضا بواسطة "ظهير شريف" صادر عن الملك، وتعلم أيضا أن المكى الناصري الذي يشغل هذا المنصب لم يتيزرأ بواسطة أي انتخاب أو اقتراع، وإنما بواسطة تعيينات "صاحب الجلالة"، والعضوة أعضاء الباقون ينص الدستور صراحة على أن الملك هو الذي يعينهم بمحض إرادته.

## سلطات لا محدودة

يستمر الباب الثاني من الدستور في استعراض حقوق الملك التي تمنح جميع الميادين، بيتدي بالفصل الثاني والعشرون الذي ينص على أن "للملك فائده مبدسة" أي له ميزانية خاصة لا يمكن أن تعرف لها حدود ولا الطرق التي تصرف بها. كما تبرز هذه الفصول أن الملك هو الذي يعين الوزير الأول والوزراء، ويعصم من مهامهم ويحلمهم

السنة الخامسة عشرة من عمره، فإننا نجد أن هذا الملك الشاب قد اكتفى كإقرانه بالهيو واللعب، وانحاز إلى الانتفال عن مصير الأمة باللعب والدمى، وكان مصير هذا التلاعب توقيع معاهدة الحماية، ودعوة الاستعمار لحماية الملك الصغير من سخط الجماهير وغضبها.

لضعينا لن يقبل أن تتكرر العملية مرة أخرى. إن محاولة العودة بالثعب إلى ما وراء القرون الوسطى، واتهام أبناء بالتصور والعجز، والانتزاع في الانتظار لكي تسلّم مقاليد إلى الاطفال. إن هذا يعني في نظر الذين فرضوا هذا التغيير أن يتحول الشعب المغربي بكل مقدراته، وتاريخه الحافل إلى دمية يلهو بها الملك الطفل إلى أن يبلغ أشده، لا لشي إلا مقابل عدم ازعاجه أو الأارة حقه ضد الشعب والمؤسسات كما قال الحسن الثاني عندما برر في خطابه يوم ٢١ ماي الماضي ضرورة التعديل قائلا: "من مصلحة الجمع أن لا يحدد (الملك الطفل) على المؤسسة الدستورية، التي تكون حاربا سه وسن أن يكون ملكا، بمعنى أن يمضى وهو يفكر كيف يمضى البرلمان وهذا الدستور. وهذه الحكومة، ومجلس الوصاية التي حالت دون فتحه".

إنه فعلا منطق غريب لا يقبله العقل أبدا، إذ يجب التضحية بمصالح الشعب، وتوثيق التطور وتجميد التاريخ حتى لا يثير غضب الملك الطفل على المؤسسات، والمواطنين. فليفت الزمان، ولتصمت الأواء، ولتتعلقل الحياة ولينتظر الكل نمو "ولي عهدنا".

## مجلس الوصاية على حاله

فالعاب المغربي العادي لا يبلغ سن الرشد ولا يحق له أن يصوت إلا إذا بلغ سن الواحد والعشرين، هذا ما ينص عليه القانون المغربي، بينما الملك الطفل يبلغ سن الرشد في السادسة عشرة من عمره. أنها لمفارقاة غريبة بين رشد ابن الملك وابن الشعب ولو أنهم من جنسية واحدة يختلف سن رشدهم بفارق خمس سنوات. الأول يحق له أن يحكم البلاد، ويحل ويبرط ما شاء، له ذلك، والثاني لا يحق له حتى المشاركة في التصويت والاختيار بين "البرقة البيضاء" والزرقاء". إلا إذا بلغ سن الواحد والعشرين. في حين يصبح الملك ملكا مطلقا لا حاجة له إلى مجلس وصاية ولا إلى أية هيئة استشارية أخرى في السنة العشرين من عمره، حسب التعديل الجديد.

لقد أثيرت ضجة كبرى حول التعديل الذي أدخل على الفقرة الثانية من الفصل الواحد والعشرين التي كانت تنص على أن "يرأس مجلس الوصاية أفرز الأقران" إلى الملك من جهة الذكور وأكرهم سا شرط أن يكون بلع من العمر إحدى وعشرين سنة كاملة، ويترك مجلس الوصاية بالإضافة إلى رئسائه، من الرئيس الأول للمجلس الأعلى ورئيس مجلس النواب وسبع شخصيات بمسهم الملك

والاجتماعية التي ينهاجها النظام تصل الى الشعب والبرلمان بواسطة خطاب الملك التي يوجهها الى "شعبه العزيز". فما هو دور نواب الشعب اذا لم تكن لديهم المقدرة على مناقشة هذه القرارات وهذه الاختيارات، لانها جاءت على لسان الملك الذي يعتبر كلامه بمثابة الاشياء المقدسة التي لا يمكن مناقشتها او الاعتراض عليها بنص الدستور.

كما يعتبر الملك بنص الدستور هو "العائد الاعلى للقوانين المسلحة الطلقة وله حق العفو عن الجرائم من الوطائف المدنية والعسكرية كما له ان يعفو لمره ماره هذا الحق". وهو ايضا الذي يعتمد السفراء لدى الدول الاجنبية والمنظمات الدولية، كما يعتمد لديه السفراء وممثلوا المنظمات الدولية، وهو ايضا الذي يوقع المعاهدات ويصادق عليها. كما انه هو الذي يرأس المجلس الاعلى للزناش الوطني والمخطيط، كما يرأس المجلس الاعلى للقضاة، والمجلس الاعلى للتعليم، كما يخوله الفصل الخامس والثلاثين اعلان حالة الاستثناء، ولا يكلفه ذلك اية اجراءات الا استشارة رئيس مجلس النواب، وتوجيه خطاب الى الامة، ويصرح ان كل هذه الصلاحيات يمكن ان يمارسها الملك الطفل.

## المجالس الشكلية

اذا كانت القواعد الدستورية تقتضي ان يمارس مجلس النواب سلطاته التشريعية، ويكون بحق التمثل الحقيقي للشعب بعيدا عن كل تأثير او توجيه، فان ما يجري في المغرب بعيدا عن كل هذا، فمذ انطلاقة الحملة الانتخابية والمنظمات السياسية تخضع الى نوع من العرقاية مع تحديد مجال المنافسة، لكون الجهاز الاداري يتكلف بابرار النتائج التي تتناسب مع رغبات النظام، وهذا ما عبر عنه الملك في لقائه مع اذاعة "فرانس انفير" سنة ١٩٧٥ حيث قال: "اود ان يكون الحملة الاحاسه صوره طبق الاصل اسماها بلوك مختلف الاحزاب الساعده صوره طبق الاصل للصورة الواضحة التي اظهرها هم اعصم خلال هذه الفترة الحمراء".

وحتى في حالة انتخاب اعضاء مجلس النواب، مهما كانت اثمانهم السياسية، فان الشكل الذي وضع به الدستور وحددت به صلاحيات المجالس في المغرب، يضع حدا لاي نشاط يمكن لاي فريق ان يقوم به، فلا يحق لهم مناقشة خطابات "صاحب الجلالة"، التي ترد فيها كل الاختيارات التي يجمع الاصدقاء، وحتى الحصانة البرلمانية ترفع عنهم بمقتضى الفصل السابع والثلاثون الذي ينص على امكانية متابعة اى عضو من اعضاء المجلس والقائمين عليه "اذا كان الرأى السمر ضد محادل من النظام الملكي او الدس الاسلام او محصن ما حل بالاحرام الواجب للملك".

فإذا كانت كل المشاريع وكل القرارات والاختيارات

ان اسماؤها، وقد جرت العادة في الغالبية الانظمة ان يعين رئيس الوزراء من طرف رئيس الدولة، ويقوم الوزير الاول بانتقا التشكيلة الوزارية التي يتوافر فيها الانسجام والتقسيم بالإضافة الى التمثيلية السياسية، اما في المغرب فقد اصغر الملك على ان يعين كل وزير حتى يشعر كل منهم انه "الخادم المطيع"، وقد اكد مرة في إحدى خطبه انه في استطاعه ان يعين "سائنه الخاص في منصب ابد وزاره"، كما ينص الفصل الخامس والعشرون ان "براس الملك المجلس الوزاري"، ومعلوم ان هناك مجلسان: مجلس للحكومة يرأسه الوزير الاول، ويتناول القضايا الروتينية، وبينما ينص الفصل الخامس والستون صراحة على القضايا التي تحال على المجلس الوزاري لبحث فيها وهي:

"القضايا التي تهم السياسة العامة للدولة"،  
"الاعلان عن حالة الحصار"، "اشهار الحرب"، "طلب الثقة من مجلس النواب قصد مواصلة الحكومة تحمل مسؤولياتها"، "مشاريع القوانين قبل ايداعها بمكتب مجلس النواب"، "المراسيم التنظيمية"، "المراسيم المشار اليها في الفصول ٦٨ - ٦٩ - ٤٤ - ٥٤ من هذا الدستور"، "مشروع المخطط"، "مشروع تعديل الدستور".

ويتضح جليا كيف يستولي رئيس الدولة على كل صلاحيات الحكومة ويجردها من اية سيادة يمكن ان تقوم بها، وهو في الواقع متسجم تماما مع الطبيعة الاساسية للنظام الذي يتدخل في كل صغيرة وكبيرة حفاظا على مصالحه وضمانا لبقائه واستمراره على رأس السلطة، كما ينص الفصل السابع والعشرون على ان "الملك حتى حل مجلس النواب يطهر صرف...". ان رئيس الدولة له متى اراد ذلك ان يصدر بيانا يلقي به "المتسلسل الديموقراطي" رغم انه تم تكوينه وطبقه حسب حاجيات النظام، وقد قام الملك مرتين بتطبيق هذا الفصل: في سنة ١٩٦٥ على اثر احداث مارس، وسنة ١٩٧١.

وان دل هذا على شيء فانما يدل على ان الهدف الحقيقي من تواجد مجلس النواب وباتني المؤسسات الاخرى، ليس هو القيام بالعمل التشريعي او المناصه في الحياة الديموقراطية، بل محاولة النظام لغرض مشروعته وابهام الرأى العام الخارجي بوجود مؤسسات وحياتة ديموقراطية، وقد اكد الفصل الثامن والعشرون من الدستور هذا الواقع عندما نص على ان "للملك ان مخاطب مجلس النواب والامة ولا يمكن ان يكون مضمون خطابه موضوع اى دعوى".

بالإضافة الى كون شخص الملك مقدس، فان خطابهاته و"توجيهاته" منزهة عن اى نقاش، ولا يمكن ان تكون موضع اى حوار حتى من طرف اعضاء البرلمان الذين يعتبرون من طرف النظام "المعتقلين الحقيقيين للشعب" ومن المعلوم ان كافة القرارات والاختيارات السياسية والاقتصادية

السياسي في البلاد، وتثبيت الركود وخلق الباب حتى امام هذا الجزء الضئيل من الحرية التي تتحرك على هامشها القواعد المناضلة لتوعية الجماهير. وهكذا، قرر النظام تصديق فترة انتخابات اعضاء مجلس النواب من اربع سنوات الى ست سنوات لتتزامن الحلقة الانتخابية الثمانية مع الحلقة الانتخابية للمجالس البلدية والقروية والغرف المهنية.

وقد اوضح رئيس الدولة ذلك في خطابه يوم ١٥ ماي بقوله: سوف نفع حملة اسماحه واحده في طرف شهر أو شهر ونصف، اد ذاك سمكك للاسنان ان سحلم ما لها من صباب وواج وعلافاط وحطب ومهرجات، وحلال سـ سوات ستعود السلم الساسية في البلاد".

وهكذا قرر النظام أن يمنح الشعب المغربي ومنظفاته شهرا واحدا كل ست سنوات يخرج فيها، لافراغ وجهته، وهذه الصورة غير بعيدة تماما عن المهرجانات الفولكلورية التي تنظم في على الاقل مرة كل سنة، وهي ايضا غير بعيدة عن اللقاءات الدولية في مجال الرياضة التي تنظم كل اربع سنوات، غير ان هذه الاخيرة تخضع الى قواعد يتكاتف فيها الكل امام الحظوظ الفاتحة امامه، بينما الانتخابات في المغرب تعرف سبقا نتائجها. وهذا التعديل الذي طرأ على الفصلين ٤٢ و٤٣ من الدستور، ما سماه في الحقيقة الا تحصيل للحاصل وتقتين لوائح - والسؤال الذي يطرح نفسه بالحاج، هو لماذا

لم يتم طرح كل التعديلات دفعة واحدة، عوض ان تتم على دفعتين؟ لقد كانت العملية مقصودة من طرف النظام فهو يهدف الى انتزاع البيعة له، وهي الاساس، ويجب أن يساهم الكل في هذه اللعبة، وهو ما عبر عنه وزير الداخلية في الندوة الصحفية التي عقدها غداة استفتاء يوم ٢٢ ماي، حيث قال: "ان الاساس البارز من هذه الاستشارة كس في اياها تحولت الى تحديد حدده للسعة لصاحب الحلالة (٠٠٠) من طرف جمع العاربه فرادي وجماعات على احلاف مدهاهم الساسية والسسه والاحصاعية".

اما استفتاء يوم ٣٠ ماي، فقد تمعد النظام فصله عن الاستفتاء الاول، حتى يفصل بين ما يسم "بالبيعة"، وما هو تقني، كما عبر عن ذلك الملك في خطابه يوم ٢٢ ماي، وهو يتحدث عن التعديل المقترح على الفصلين ٤٢ و٤٣: "فهذه المسالة اسمرها بالسسه للوطن حرسه ساسا، حرسه مهمه، ولكنها على كل حال حرسه لا سس العمق ولا سس الديموقراطية ولا سس الدستور".

ومرة اخرى، يوضح النظام المغربي عن حقيقة نواياه واهدافه العميقة نحو خدمة مصالح الطبقة الحاكمة، وتثبيت اقدامها في الحكم والبرزاز مصالح الشعب المغربي التي تداس يوما بعد يوم. تارة بآسن القضية الوطنية واخرى باسم السلم الاجتماعي... ولكن كما يقال حبل الكذب قصير وان غدا لناظره قريب. ■

السياسية والاقتصادية تصل الى مجلس النواب بواسطة الملك، فمعنى هذا ان على عضو مجلس النواب ان يناقشها أو يعظن فيها، والا عرض نفسه للهلاك. فهل يعتبر اعضاء مجلس النواب في هذه الحالة ممثلين حقيقيين للشعب، ام ان النظام يريد منهم ان يكونوا مجرد أدوات تودى دورها في التصليق والمصادقة على ما تسمع وما تومر. وهذا ما عبر عنه الملك الحسن في خطاب عيد الفطر سنة ١٩٧٦ بقوله: "على هؤلاء الاعخاص الذين سينتقدون للانتخابات ان يعلموا انهم كيفما كان الحال ملزومون بمقاييس الدستور، مرغومون على التساكن في المستقبل، فلينحنوا كل ما من شأنه ان يجرح المواطنين واضاف "هذا كله يقتضي ما ان يكون الجمع ملتمفا حول ملك هذه البلاد ليختار للملاد ما يسعدنا من برامج. اذن فالعلبة كما افول ليست عملية حزبية او عطية تنحصر في هيئة من الهيئات".

وبنفس القناعة تم اتجاز الانتخابات الجماعية. فاذا كان الجهاز الاداري قد اعاد النظر في ظهير يونيو ١٩٦٠ المنظم للجماعات البلدية والقروية، بحيث تم ادخال بعض التعديلات عليه، تخول لرئيس الجماعة التمتع ببعض الصلاحيات مع بقا وصاية ممثل وزارة الداخلية. وحتى هذه الصلاحيات الطفيفة التي اسندت الى رؤساء المجلس، فقد ارفقها تعديل جهوي، غير راسا على عقب روح الهدف المتوخى من هذه الجماعات، اذ بمقتضى نفس الظهير اصبح رئيس الجماعة يعين بواسطة "ظهير ملكي"، الشيء الذي يولد اردواجية تودى الى الخلط بين صفة منتخب من طرف المواطنين وبين تعيينه كموظف ساسي تابع للجهاز الاداري.

وقد شرح وزير الداخلية هذا التعيين في ندوته الاداعية بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٨٦ قائلا: "رؤساء المجالس يعنون بظهير من صاحب الحلالة، فهم ساعدون مثل الوزراء والعمال وبالتالي تكليف ومسؤولية، ولا يمكن لرئيس المجلس ان يتفجر عن سسحق النصف المولوية". وباختصار فان النظام لا يرغب من خلال هذه المؤسسات الا الى اضافة المبروعية على حكمه الاستبدادي ونظامه المتعفن، وهو لا يرغب الا في العناصر التي تؤمن حقيقة بفراف تحتوي هذه المؤسسات، صمها الوحيد ان تتقاضى ورائتها، وتوسع مصالحها، ومصالح الطبقة التي تنتمي اليها، ولا يرغب بثاقا في وصول الممثلين الحقيقيين للشعب، ليدافعوا عن مصالحه، ويفضحوا التسلط الذي تعاني منه الجماهير. وقد كان الحسن صريحا في الخطاب الذي القاه بمناسبة عيد الفطر سنة ١٩٧٦ عندما قال: "تلقى الرمنحن الذين لا يؤمنون بنظامنا ولا يؤمنون سوساننا، ولا يؤمنون بالحفاظ على اصلنا، عليهم الا يتخذوا هذه الانتخابات مطية للوصول الى اهدافهم".

فالتعديلات التي طرحت امام الاستفتاء يوم ٣٠ ماي ما هي في الحقيقة الا تعديلات شكلية تتناسب مع الاختيارات التي يتناها النظام، وهي تجسيد النشاط

## وقد طبي الى المغرب

من أجل الاطلاع على الأوضاع الصحية للمعتقلين السياسيين بالمغرب، أودت جمعية الحقوقيين الديموقراطيين ببلجيكا، وفدا طيبا الى المغرب، يتكون من السادة: جاك شارل، شارل هكلمان، جاك فان دام.

وقد عقد وفد الأطباء، هذا، لدى عودته من المغرب، ندوة صحافية ببروكسيل، يوم ٢٢ ماي، بحضور الاستاذ الطبيب الفرنسي اليكساندر مينكوفسكي، الذي قام هو الاخر بصحبة للمغرب، من أجل الاطلاع على أوضاع المعتقلين السياسيين هناك.

وتجدر الاشارة، الى ان الوفد الطبي لم يتمكن من زيارة السجون التي يوجد بها المعتقلون السياسيين، ذلك ان ادارة السجون رفضت لهم رخص الزيارات بحجة غياب وزير العدل، الى غير ذلك من التبريرات الواهمة لمنعهم من الاطلاع على الحقائق. غير انهم تمكنوا من الحصول على شهادات متعددة، من طرف المعتقلين السياسيين السابقين والحامين والأطباء، وكذا عائلات المعتقلين.

واكد هؤلاء الأطباء، خلال ندوتهم الصحافية، ان وضعية المعتقلين السياسيين بالمغرب سيئة جدا، ووضعية لا انسانية، ان المعتقلين المرضى لا يتلقون أي علاج، والادوية التي يتوصلون بها هي التي تأتي عن طريق عائلاتهم أما المصابين بأعراض خطيرة فأنهم عرضة للضلع والموت البطيء.

وقد ندد أطباء جمعية الحقوقيين الديموقراطيين ببلجيكا بأوضاع المعتقلين السياسيين المزمنة، والمعاملات اللاانسانية التي يعانون منها داخل زنازن النظام.

## الاضع الصحية للمعتقلين السياسيين

اضراب عن الطعام. عفا سكو الذي طلب عدة مرات لوزير الصحة نفسه ان يحال على المستشفى ولم تلتب طلباته الى ان توفي في ظروف لا انسانية في سجن أيفران، معزولا وبعيدا عن الكلب وهو نفس الاصل واللامبالاة اللذين اديا الى وفاة المناضل الحاج على اولملي اخيرا.

وبالإضافة الى هذه الوضعية الصحية المزمنة لمجموع المعتقلين السياسيين، ونتيجة لهذا الاعمال الاجرامي، فان مجموعة من المساجين السياسيين في حالات صحية خطيرة تهدد حياتهم.

ان الضمير الانساني المحض، يستنكر بشدة هذا المساس بشخصية الانسان، والاعتداء عليها من خلال رفض العلاج الذي يعتبر من ايسر حقوق الانسان.

ان النظام القمعي الذي يهدد من وراء هذه السياسة المنهجية تجاه المعتقلين السياسيين، التصفية البطيئة لهؤلاء المناضلين الصامدين في زنازينه، والذين عبروا غير ما مرة عن صدمهم، سوا بمواقفهم وتصريحاتهم الشجاعة، أو بالفضائل التي قاموا بها داخل السجون، من أجل تحسين وضعيتهم، بتلبية المطالب التي يعبرون عنها ضمن رسائلهم الموجهة الى وزير العدل (انظر ص: ١٤).

اننا نشجب بشدة هذا الاعتداء الصريح على حقوق الانسان الذي يتعرض له المعتقلون السياسيين في بلادنا، ونطالب بالتلبية الفورية لمطالبهم. كما أننا نضم صوتنا الى اصوات كل الديموقراطيين، وكل الضامير الحية، للمطالبة باطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين ■

تستمر الاحوال الصحية للمعتقلين السياسيين، وظروف الاعتقال العامة، في التدهور المضطرب. فرغم النداءات المتتالية من مختلف الجهات الدولية والوطنية والمطالبات المتكررة للمعتقلين انفسهم... فان ادارة السجون والسلطات المعنية تستمر في تعنتها في رفض ادنى المطالب الانسانية التي تقدم بها المساجين السياسيين عدة مرات، والتي تلقوا فيها الوعود تلو الوعود. وتعلق هذه المطالب اساسا بتوفير العلاج والعناية الطبية اللازمة التي هي حق كل انسان. ذلك ان كل المعتقلين السياسيين يعانون من امراض ناتجة عن ظروف الاعتقال المزمنة التي يعيشونها، وتبعات التعذيب الذي تعرضوا له خلال الاعتقال لدى البوليس: كل المعتقلين تقريبا يعانون من امراض في المعدة والاعما، نتيجة سوء التغذية كما يعانون من الروماتيزم بدرجات مختلفة بسبب البرودة والرطوبة داخل الزنازن. واغلبهم يعانون من امراض في العين (وبعضهم فقد بصره في احدى عينيها) وهذا من عواقب المعاصبات التي حملوها على اعينهم طيلة شهور، ونتيجة سوء التغذية وانعدام الفيتامينات فيها، فان الكثير منهم يعاني من تعب عام وتزيف دموي مستمر، كما ان العديد منهم يتعرض لنوبات قلبية واغضابات متكررة. ان هذا الاصل المصنوع والرفض المتعنت لتوفير العناية الطبية، قد ادى الى وفاة عدد من المناضلين: الزايدى ابراهيم، الذي توفي بين يدي رفاقه دون ان تقدم له ادنى مساعدة طبية. المناضلة سعيدة لمنهبي التي توفيت في ظروف غامضة على الر

# رسالة المعتقلين السياسيين بالقنيطرة الى الوزير الاول

والإهانات التي تتعرض لها عائلات  
المعتقلين السياسيين .

(١١) وضع حد للتعدى على  
أفراد بعض المعتقلين السياسيين  
ودريهم .

١٢ السماح بالتكوين المهني في  
معامل المؤسسة لمن يرغب في ذلك .  
١٣ السماح بالانتقال الى  
السجون الأخرى لمن يرغب في ذلك ■

## قضية الاخ الحسين المانوزي

وجهت لجنة الدفاع عن  
الحريات وحقوق الإنسان في فرنسا  
والعالم - التابعة للحزب الشيوعي  
الفرنسي - رسالتين الى كل من  
السفارتين التونسية والفرنسية بباريس،  
حول قضية اختطاف الاخ الحسين  
المانوزي .

وبعد ان ذكرت الرسالتين  
بظروف هذا الاختطاف الذي تم يوم  
الفاصح من نوفمبر ١٩٧٢ فوق التراب  
التونسي، وبعد ان اشارتا الى الحكم  
بالاعدام الذي اصدرته محكمة مراكش  
غيايبا في حق الاخ المناضل، وبمحاولة  
الفرار من السجن التي قام بها  
سنة ١٩٧٥، والتي ظل على اثرها  
مسيره مجهولا لحد الساعة، وبعد ان  
أكدت اللجنة ان احترام القانون  
الدولي، والقانون المغربي، يقتضي  
على الاقل تقديم الاخ الحسين  
المانوزي للمحاكمة... عبرت للسفارة  
المغربية عن احتجاجها الصارم ضد  
هذا الاعتقال القانوني، والصمت  
الطبيخ الذي يحيط بالقضية منذ  
سنة ١٩٧٥، كما طالبت باخبار عائلة  
الاخ الحسين المانوزي بظروف اعتقاله  
وتقديمه امام المحكمة في اقرب الاجال  
 واحترام حقوقه .

اما بالنسبة للسفارة التونسية،  
فلقد ذكرت اللجنة بان عائلة الحسين  
المانوزي قد توجهت بعدة رسائل  
للمرتبة بورقوية في الموضوع - عبر  
السفارة التونسية في بروكسيل - دون  
ان تتوصل بأي جواب، كما طالبت  
السفارة باخبار عائلة المناضل  
المختلف بنتائج مساعيها لدى  
السلطات التونسية المختصة. ■

علي ينموس - فهؤلاء الشهداء الذين  
ذهبوا ضحية الاعمال والامالة في  
زنان مختلف السجون وفي مدة وجيزة  
تتراوح بين سنة ١٩٧٤ واول سنة  
١٩٨٠، نتبهم الى انه يوجد بيننا  
عدة اخوة في حالات مرضية مزمنة  
تحمل العنيتين بالامر مسؤولية تدهور  
لواضعهم الصحية .

وبعد ان ذكر المعتقلون بالرسائل  
التي وجهوها لمختلف الجهات  
واللجان التي تمت مع المسؤولين  
والتي اعطيت لهم خلالها الوعود،  
يشير المعتقلون في ختام رسالتهم  
انه: "امام التوسيفات المتكررة وجدنا  
انفسنا مضطرين لشن اضراب عن  
الطعام لمدة اربعة وعشرين ساعة  
يوم الاربعاء ٢٢ ابريل ١٩٨٠ لتحقيق  
مطالبنا التالية :

- ١) السماح لنا بالتوصل بالجراند  
الذي تباع في السوق الوطنية وكذلك  
الصيداع .
- ٢) السماح بتلقي آلة التسجيل  
بغرض الدراسة .
- ٣) مطالب بادوات التسخين .
- ٤) السماح لنا بطبخ وجباتنا  
الفدائية بانفسنا على اساس تحسينها  
كسما وكيفا .
- ٥) توفير العلاج اللازم وفي  
الوقت المناسب وتوفير الشروط اللائمة،  
من حيث الإقامة في المستشفى  
والمرافقة الطبية وتحسين ظروف  
الاستشفاء .
- ٦) رفع الحظر عن زيارة  
الحمامين والأصدقاء لنا .
- ٧) تهيئة الزنان وذلك بفتح  
نوافذ لها واصلاح الحي .
- ٨) الحاق الزنان المفصلة عن  
الحي لحل مشاكل السكن .
- ٩) فك العزلة عن المعتقلين  
السياسيين .
- ١٠) وضع حد للتعسفات

وجه المعتقلون السياسيون رسالة الى  
وزير العدل يدكرون فيها بمطالبهم  
والوعود التي اعطيت لهم والتي  
تم تناسيها .

وبعد ان ذكر المعتقلون في  
البداية بالايحاط التي تهدد صحتهم  
من جراء الامال والتماطل، ومسؤولية  
السلطات فيها، تتابع الرسالة :  
(... ان صحة اغلبنا ان .

لم نقل كلنا في تدهور مستمر حيث  
ان عدة امراض تنخر اجسامنا، تلك  
الامراض الناجمة عن الظروف  
الانسانية التي نعيشها داخل السجن  
عن عدم توقع العلاج اللازم وعن سوء  
التغذية، تلك الظروف التي تشكل  
خرقا صارخا بحقوق الانسان والتي  
تتجلى في الزنان وعدم التهيئة  
الكافية وعدم التوفر على وسائل  
النظافة .

(... ان التغذية لا تتوفر  
فيها شروط الحد الادنى الصحي فضلا  
عن رداستها (...)

اما العلاج اللازم فهو غير متوفر  
بحيث ان زيارة الطبيب غير منتظمة  
والدوا لا تتوصل به في الغالب الا بعد  
بضعة اسابيع من الترخيص بمرانه  
- وبعض الحالات المستعجلة لا تتلقى  
الاسعافات اللازمة والضرورية والادوية  
في الوقت المناسب - كما اننا محرومون  
من الاستشفاء رغم امر الاطباء بذلك،  
وحيث يسمح بأخذنا للاستشفاء - وذلك  
نادرا ما يقع - فان الظروف التي  
يسير فيها صعبة .

شكل الظروف السالفة الذكر ادت  
الى استئصال وتمكينا منا وستودى  
لا محالة الى الموت البطيء، وقد  
تعرض اخوة لنا لهذا المصير، ولا يغوتنا  
ان نذكركم باننا قدمنا ندى شهداء  
نهم: بوبكر الحسين، ينموس برهميش  
زايدى ابراهيم، عقادر سكو، كزينة  
محمد، سعيدة لمنهبي، اولملي الحاج

## المعتقلون السياسيون يمكنهم يفضحون ظروف الاعتقال اللاقانوني

في مغرب ديموقراطي متحرر، وهكذا شهد المغرب منذ مطلع الستينات على الخصوص تركيز السلطة المطلقة في يد الحاكمين، واعتقالات واختطافات واعتقالات ومحاكمات صورية ذهب ضحيتها عدد من اخلص ابنها الجماهير واصلب مناقضها واكثرهم وفاً لقضية الوطن والشعب، وفرض الاعتقال والتفتي على عدد كبير من المناضلين بسبب آرائهم السياسية، وكان ابرز مظاهر القمع والبطش ما تعرضت له الجماهير في انتفاضة ٢٢ مارس ٦٥ التاريخية المجيدة التي وجهت فيها البنادق والرشاشات والمدافع تحصد العتات من ابنها الشعب المنتفض الفاتر المطالب بالخبز والحرية، وانتفاضات الفلاحين (اولاد خليفة، تسلطات، وبني ملال اخيراً) التي كانت تواجه بالقمع الدموي، واغتيال المناضل الكبير المهدي بنبركة، ومحاكمات ١٧٢، ٧٦، ٧٧ التي ديس فيها كل عرف او قانون... وقائمة طويلة من الشهداء: العبدى، سعيدة، عمر بنجلسون، الزايدى، كريسنة، وجبيرة رحال... .

ان الطبقة الحاكمة التي تجد نفسها مرغومة امام اصرار وصمود الجماهير في المطالبة بحريتها الاساسية، على سن بعض القوانين المتعلقة بالحريات العامة، والتوقيع على بعض المعاهدات الدولية في موضوع حقوق الانسان، لا تجد حرجاً في التراجع عنها احياناً، وفي الغائتها تماماً على صعيد الممارسة احياناً اخرى، وما محاولة الفاشل الضراب، والمصادرة اللطيفة لحريات مسجلة ومعترف بها شكلاً - كحق التجمع والتظاهر والتراى المصادرة فعلياً - الا نموذج بارز لسلك هذه الطبقة، وما اعتقلنا كمجموعة من المناضلين المشتبكين بحقوق جماهيرنا الكادحة وحرمانها، والمصرين على النضال من اجل حقنا النقابي والسياسي، وفي ظروف تجربة الحاكمين "الديموقراطية" الا دليل على طبيعة هذه العملية

وبلغنا بيان من محمود من المعتقلين السابقين سكان... واد حذر على هذا السطر في سر السان... ساحة ظروف خارجة من ارادنا، فإنا صعدت الكامل من اندق فرائنا، مع العلم انه صادر مثل قرار عدم السجن من هولاء السابقين امام الحاكم... السن الذي لا يمر من فساد ما ماوا ويعاون من داخل الصفات السرية والعنيفة للطاقم.

### احامير عمال المصايد

الدولة للاستغلال والقمع، والاعلانية المستقلة والمضطهدة التي تكالغ من اجل التحرر والديموقراطية. واذ كان صمود هذه الاعلانية المستقلة اي الجماهير الشعبية من عمال وفلاحين ومثقفين مخلصين لهذه الجماهير، من جهة، ونضالات وثورات شعوب العالم من جهة ثانية قد دق ناقوس الخطر في وجه الطبقة المسيطرة، فانها عوضاً عن ان تتراجع عن نهجها التبعي الاستغلالي القمعي قد استمرت تتناور بنفس الاختيارات السابقة، وينفس حمية الاستغلال، مسلماً لفظياً بان الاعلانية لها الحق في ان تكون مصدر التقرير، ومزورة فعلياً لارادة هذه الاعلانية، في لعبة مكشوفة، ويتجلى هذا في مصادرة حقوقها السياسية والنقابية، واستمرار حرمان عدد كبير من ابنها الجماهير الكادحة من حقه في التعليم بمختلف مراحلها، وقمع العمال في مطالبهم العادلة، وحرمان اعلانية الجماهير المسحوقة من حقوقها الاساسية في الشغل والسكنس والعلاج... واخيراً تزوير الانتخابات التشريعية بشكل مفضوح كسابقاتها، بل وغداة هذه الانتخابات المزورة عند الحاكمون الى نهج مسلسل من الاختطافات والاعتقالات وخرق حقوق الانسان.

### اسها المواطنين

احامير عمال المصايد

كان لا بد لاختيارات التبعية ونهج الاستغلال الذي قاومته الجماهير الكادحة ان يخلق ازمة الحريات الديموقراطية وحقوق الانسان ببلادنا، مع نشو افة القمع التي تحمي بها الطبقة الحاكمة مشروعها المعادي لطموحات الجماهير والمناضل لالها

لا زالت قضية الحرية والديموقراطية تستقطب جهد ونضال شعوب العالم، ففي ايران كما في نيكاراغوا، وفي زيمبابوي كما في فلسطين، تحمل الجماهير اكلانها من اجل الحرية والديموقراطية، تبدل حياتها رخصة من اجل عالم انساني حقيقاً، تسوده العدالة ويتفتي فيه الاستغلال والقمع، وان الجماهير المغربية التي قدمت تضحيات جسيمة في نضالها ضد المستعمر الذي مثل بالنسبة لها رمزاً للاستغلال ونقيضاً للحرية، لتجد نفسها اليوم مضطرة لبذل المزيد من التضحيات نتيجة لاغصاب الطبقة المسيطرة لغمار تضحياتها وصودها، ولاستمرارها على نفس نهج المستعمر الاجنبي. فغرض استقلال حقيقي يعطي الحرية للمواطن ويمكنه من ابداء رأيه وتحديد مواقفه في قضايا بلاده، وغرض الديموقراطية التي تعني الالتزام ببرنامج واختيارات الاعلانية الساحقة من الجماهير، غرض استقلال حقيقي يرفض كل تبعية، ويبيني شروط الاستقلال الوطني الحقيقي ويؤكد موهبتنا العربية، حولت هذه الطبقة الطفيلية يتواطؤ مع الامبريالية الاستغلال التي استقلال شكلي مفشوش يحافظ على التبعية الكاملة لاجنبي، ويكرس سيطرته على الخبرات الوطنية، ويحرم الجماهير من حقها الاصيل في التفكير، كما تجاوزت في كل مناسبة انتصارها القومي.

هذا الوضع - وضع حكم الاعلانية وسيطرتها على مقدرات البلاد واستثمارها بالتفكير - كان لا بد ان يفرز معسكرين: معسكر الاعلانية المسيطرة اقتصادياً وسياسياً، والتي تسخر جهاز

وأعداتها، وعلى تجاوز الحاكمين وتصفيتهم لحقوق الإنسان ببلادنا. فلقد تمت حملة الاختطافات والاعتقالات التي تعرضنا لها، في جو من الإرهاب والانتهاك لحقوق المسكّن ولايسب حقوق الإنسان، تعرضت فيها عائلتنا للحجز والتخويف، وسبق فيها الإطّفال للكهف السرى الذي قضينا فيه شهرا طويلة - شهدت آيات من التعذيب الوحشي والهجمي، كانت فيه أنات المعبدين تسمع على مدار اليوم، في حين كانت دعاية الحاكمين في الخارج تهلل "العهد الجديد"، كما شهدت آيات من الصمود والتحمل والاداءة، وحيث لا كابنا لهذا الشعب الصامد المقاوم.. واستمر التعذيب أسابيع طويلة كئسا خلالها مصوبى الاعين مقيدسين بالحديد يتبعنا القمع والتعذيب حتى ونحن نفشى الحاجة... إطفال نسى الرابعة عشرة والسابعة عشرة وشبان لم يتصوروا في يوم أن عالسهم القسرن العشريين لازال يحيى" هذا الوجه الغابوى المزغج داخل "مراكز حماية القانون". واستمرت هذه العملية سبعة أشهر كاملة تم فيها طبع الملفات وتزييرها بكل العناية الضرورية، وبكل القاني، حتى انتهت عملية الطبع هاته استمرت "اقامنا" التي تتابع فيها التعذيب يوسيا حتى بعد توقيع الملفات المزورة بشهور، والتي لم أى علاج - الى أن جاء القرار السياسى بئلقنا الى السجن - وكئنا نعض أن قانون الغاب قد يتراجع وأن بعض الحقوق الاساسية لن ترفض لنا، ما دام اعتقالنا لم يعد سرا كما في السابق، لكننا نتجنتا داخل السجن بمتعتنا، وبرغم أنف القانون - الذى سطرته الطبقة الحاكمة نفسها - من روية عائلتنا، بل وحتى من مقابلة حمامينا أكثر من شهرين، وفي الواقع فإن آثار التعذيب ووضعية الانهيار المحي التي كانت يادية علينا كانت ستضخ ولسو للاقربا، والمحامين خطورة الوضعية التي كنا عليها - واستمر التلكو" نسى اسعافنا وعلاجنا داخل السجن مع

منعنا من المرسلات والحق الثقاني ومع اوضاع للتغذية تمس بكرامة الإنسان... امام استمرار هذه الاوضاع شهورا طويلة اضطررنا للدخول في اضراب لا محدود عن الطعام لتحسين اوضاعنا دفاعا عن حياتنا وعن حقنا في ايسب الشروط الانسانية، رافضينا وضعية العزلة عن العالم التي حارلوا فرضها علينا... والى الآن فان اوضاعنا الصحية تهدد بخطر مائل الى ععدا منا - هذه الوضعية التي يتحمل الحاكمون وحدهم سؤوليتها. كما أن منعنا وعزلنا عن قضايانا بلادنا لا زال مستمرا حيث تمنع علينا الصحف الوطنية والاداءة، وحيث لا زالت عراقيل كثيرة توضع لمنعنا من تسلم الكتب. وما نحن نقضي في الاعتقال قرابة ثلاث سنوات دون أن نقدم للمحاكمة أو يقع الافراج عنا، هاته المحاكمة التي ينص "القانون" على انها يجب أن تجرى "بالولية واستمعال" في حالة تهمة المس باسم الدولة، بعد أن انتهت التحقيق معنا منذ قرابة سنتين. وبدل أن يتم ذلك تم اعتقال عدد آخر من المناضلين والحقوا بنا بعد أن مروا بنفس الظروف القمعية التي عشناها.

لم يكن التزام وزير العدل والوزير الاول امام البرلمان "بانهم سيحاكمون قريبا جدا" - تم هذا التصريح منذ سنة - والاعستمار في اعتقالاتنا دون محاكمة الا تأكيد للصبغة السياسية لا القانونية، لاعتقالنا، والا نتيجة للالتزام بمصلحة الحاكمين السياسية في عدم تقديمنا للمحاكمة رغما عن المسطرة القانونية التي كان يجب أن تكون الفاصل في تقديمنا للمحاكمة أو الافراج عنا. وهكذا يبدو جليا أن الالتزام الشكلي للحاكمين بالقانون كما اسلفنا، لم يمنهم من تجاوزه تماما. - اتنا" مراحل اعتقالنا لدى "الشرطة" حيث وصل الاعتقال الى سبعة أشهر بدل ١٢ يوما كحد أقصى قانونيا (رغم أن هذا الحد الأقصى نفسه جائز) - في الاعتقال

الاحتياطي الذي لم يمدد من تاريخ ٧٩/٧/٢٢ الى ٧٩/١١/٢٢ حيث استمر اعتقالنا تحكيما ومخالفا للقانون... بكل بساطة - في استمرار اعتقالنا بدون محاكمة رغم أن "القانون" ينص صراحة على انه يجب أن نحاكم بالولية واستمعال... وغيرها كثير من الخروقات الفاضحة في حقنا. ثلاث سنوات قضانا اغلبنا في اعتقال سياسي دون محاكمة جزا" لنا على شهبنا بحق المواطنة ولوقائنا للجماهير واصرارنا على سيادتنا وأرائنا السياسية والنقابية التي تعارض القمع والاستغلال ومصادرة الحريات.

باحامرها الماصلة  
هل نحن في حاجة الى ان نوجه لكم ندا" حارا نطالبكم فيه بدعنا في مطالبتنا باطلاق سراحنا أو محاكمتنا، انتم يا جماهير وبارفاقنا الذين ابديتم تجاهنا كل تضامن وساندة، انتم الذين جعلتم من قضيتنا - قضية المعتقل السياسي - قضية كل الشعب، هل نطالبكم بذلك رغم أننا لا نحمل اومانا عن استقلال القضاء، ببلادنا، رغم أننا لا ننظر الرحمة من المحاكم التي قررت احكاما جائرة وقطيعة ضد حرية الرأى، في حق كل من رفع صوته ضد القمع والاستغلال وطالب بالديموقراطية... احكاما بعشرات السنين لاشرف مناضلي شعبنا وخيرة ابنسانسه.

نعم. نطلب دعمكم ودعم كل القوى الديموقراطية، وكل الذين تعينهم حقوق الانسان في مطلبنا العادل بالافراج أو المحاكمة بعد ثلاث سنوات من الاعتقال السياسى الجائر واللاقانوني... بكل بساطة لاننا عتا من أجل قضيتنا المشتركة، قضية كل الجماهير المغربية الكادحة، قضية التحرر والديموقراطية. فلکم ولكل القوى الديموقراطية في العالم ندا"نا بدعنا في مطلبنا العادل من أجل الحرية. وعهدا على أن تبقى اوفيا" لكم، ولقضية التحرر والديموقراطية■

نطالب بدعم الجماهير والقوى الديمقراطية وكل الذين تعينهم حقوق الانسان

● من المعروف ان الملكة جوليانا قد اعتزلت العرش الهولندي لصالح ابنتها بيتريكس، واقامت بالمناسبة حفلا استدعت له كل "نيلا" العالم ليشاركوا العرش الهولندي افراحه. هذا ومن بين الذين تكروا لحضور هذا الحفل: "سيدى محمد" ابن الملك الحسن الثاني.

الى هنا كان الامر طبيعيا، لولا قيام سفارة وقناصلة النظام كعادتهم، سويا مع ديولهم الوداديين بهولندا، بمحاولة يئاسنة لتجنيد الجالية المغربية عن طريق التخوين والتهميد لاستحضارهم الى مدينة "لاهاي" لتقديم "آيات الولا" والطاعة والاخلاص لشخص "ولي العهد" والدعوة له بالبركة...

ما لا يزيد عن منتهي شخص حضروا الى مدينة "لاهاي" بتاريخ ٢ ماي الماضي، حيث بنائية السفير المغربي، ومن هناك قيداوا احوالها الى مدينة "فاشار" حيث تمت "البيعة" .. عشرة افراد من الودادية فقط سمح لهم بروية وتقبيل يد سيدهم، والآخرين كان عليهم ان يحدوا الله على سماع ما يقوله لهم عن طريق مكبرات الصوت، وهو في مكان معزول امن، مخافة ان تفر عليه بعض العين الشريرة! ..

الى هنا ايضا كان الامر طبيعيا - قياسا بالممارسات المخزنية المعهودة - اما ان تهدى الودادية للامبر سياره "مرسيدس" بمبلغ يعادل ١٦٠ مليون درهم، من اموال العمال المغاربة بهولندا التي جمعت لديهم قصد تسليمها - على ما قيل لهم - لاسر الجنود المغاربة الذين استشهدوا في الصحرا المغربية، فهذا وما يبرز حجم الفضيحة وقدامتها، وهذا ما يثير ايضا غضب وسخط كل مواطن غيور امام هذا الاستخفاف بالشعور الوطني للمهاجرين المغاربة، الذين اقتطفوا من عرق جبينهم لمساعدة عائلات ابنا الشعب المغربي الذين يسقطون دفاعا عن ترابنا الوطني.

● اصطحب رئيس الدولة في زيارته الاخيرة لفرنسا ما لا يقل عن اربع مائة شخص، من بينهم مائة واربعين امرأة، والباقي - الى جانب الحرس الخاص - اجانب من اولئك الذين يفرغون على مزارع رئيس الدولة التي امتلكها في السنين الاخيرة والتي تنتشر عبر كل الاقاليم المغربية باستثناء الاقاليم الصحراوية (في الوقت الحاضر على الاقل ...).

وقد كلف سفر مجموع هذا السفر ورافته "الخاصة" بفرنسا ما يعادل طيارين فرنك من العملة الصعبة، صرفت في شراء الخلس والمجوهرات والتفاس، بالإضافة الى الطائرة الخاصة التي كانت تسافر يوميا بالماكولات من المغرب.

يصرف هذا المبلغ في البذخ والترف، في حين ان الخزينة تعاني من العجز التام ونفاذ العملة الصعبة، حسب تصريحات المسؤولين "الوطنيين" انفسهم التي لا تمت بصرفاتهم هاته في الحقيقة بآية صلة للوطنية الحققة، خاصة وان بلدنا يعاني من اشد الازمات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها منذ ما سمي بالاستقلال.

● نشرت جريدة "العامل المغربي التونسي الجزائري"، مقالا تحدثت فيه عن النضالات التي يخوضها العمال المهاجرون جنبا الى جنب مع العمال الفرنسيين من اجل تحسين ظروف العمل والمعيش. كما ذكرت ان اثنا عشر عاملا مغربيا توجهوا الى قنصلية المغرب بمرسيليا من اجل الحصول على بطاقة التعريف الوطنية، وتجديد جوازاتهم. لكن "المسؤولين في القنصلية قالوا لهم انهم "مراقبين" بسبب اتقانهم للثقافة، وانهم لن يحصلوا على اوراقهم الا اذا تخلوا عن نشاطهم النقابي.

ولقد اعتبرت الجريدة هذا

التصرف عبارة عن تدخل سافر في الشؤون الفرنسية الداخلية من طرف القنصلية، وساسا واضحا بالحريات النقابية، كما اكدت على موقف الاتحاد الجهوي لثقافة "السي. جي. تي." الذي ادان تصرفات القنصلية وطلبها بالكف عن ممارسات الضغوط على العمال المغاربة وتجديد جوازاتهم كما هو واجبها.

● باتفاق مع النظام المغربي، قررت فرنسا انشاء اذاعة في المغرب تكون معادلة لاذاعة "افريقيا رقم ١" التي انشأتها فرنسا في الغابون، وتعتبر هذه الاذاعة عن السياسة الفرنسية في افريقيا، كما انها ستبث برامجها باللغات الافريقية.

وتشرن على هذه الاذاعة شركة "سوفيرات" الفرنسية وهي شركة تابعة للدولة.

## الإختيار الثوري

### عنوان المراسلات

ALPHA-CONCEPT  
IL RUE DE LA PIE  
78730 ROCHEFORT-EN-YVELINES

### الأشتراك السنوي

30 ف. ف او ما يعادله

### الحساب البريدي

C.C.P. 11510 D - LA SOURCE

COMMISSION PARITAIRE  
N° 60800

DISTRIBUTION : N.M.P.P.

IMPRIMERIE:  
JIMPRIME - GARCHES

DIRECTEUR DE PUBLICATION:  
MAURICE BLANC

بعد أن انتهت أجهزة الاعلام الرسمية والشبه الرسمية من التهرج والتهليل لل"فوز العظيم" الذي حققه النظام من خلال "الاستفتاءين" الاخيرين ، وبعض النظر عن النتائج والارقام التي لا ينطلي تزييفها على أحد ، ما هي الاستنتاجات السياسية التي نستخلصها من هذا الحدث؟

ما لا شك فيه أن النظام قد استهدف من خلال تنظيم "البيعة" له ، وتعديد أجل البرلمان ، قطف ثمار "السلسل" الذي سار عليه منذ أن اكتشف القضية الوطنية وقرر الركوب عليها واستغلالها لفائدة مصالحه الخاصة كنظام ، ذلك السلسل المدعو زورا "بسلسل التحرير والديموقراطية" ... لقد رأى النظام أنه آن الاوان بالنسبة اليه ، وبعد أن اضفى على نفسه الصيغة الوطنية مكان الخيانة الواضحة ، وحقق الاجماع الوطني المزعوم ، آن الاوان لمقتنين وضعتين أساسيتين :

– الفأء مطلب المجلس التأسيسي الذي حصد طموح الشعب المغربي الى السيادة ، وتنظيم "بيعة" من نوع جديد يهدف تركيز كل السيادة في الحكم المطلق ، واضفاء المشروعية على دستور قاطعته عطيا ، كل القوى التقدمية ، عن طريق ارغام الجميع على المشاركة في التصويت حول بعض البنود منه ، وبالتالي نيل التزكية بالنسبة للدستور ككل ...

– ضرب الهياش "الديموقراطي" ، ووضع حد للحملات الانتخابية ، كما صرح الملك بذلك ، اى منع انفلات زمام المبادرة من يده ، والحيلولة دون تحويل اللعبة الديموقراطية الشكلية لصالح نوعية الجماهير وتنظيمها .

وهذه هي النتائج البالغة الخطورة التي آل اليها "سلسل التحرير والديموقراطية" ... الا أن هذه النتائج تعمل ايجابيا – رغم فداحتها – على الاقل على مسألتين جوهرتين ، وهما :

– المزيد من توضيح طبيعة النظام الذي استغل القضية الوطنية لخدمة اغراضه وأغراض حلفائه ، واستعمل الديموقراطية فقط لاضفاء المشروعية على الحكم المطلق! ولا يجب أن ننسى كذلك أن مظاهر القوة التي ظهر بها النظام ذاتيا ، على المستوى السياسي ، لا تمنع في أي حال من الاحوال احتدام المناقش الموضوعي والاساسي بينه وبين شعب بأكمله ، ولا تعطي بالتالي عن ضعفه المتزايد وعزلته الموضوعية نتيجة سياسه اللاشعبية في كل المستويات .

– اما بالنسبة للقوى التقدمية ، ومعها الجماهير الشعبية عامة ، فإن صحة الموقف المنادى بوضع الخط الفاصل مع النظام وطبقته لا يزيد الا تأكدا وتحذرا ، ومن ثم تبرز ايضا فداحة خطأ الدخول في لعبة "الاجماع الوطني" ، وتطرح بالحاج ، وأكثر من أي وقت مضى ، ضرورة اجماع كل اطراف الحركة التقدمية حول خط مستقل عن النظام ، وطنيا ، وديموقراطيا ، وقوميا ، وكذا دوليا .